



أي عمل لوزير الدفاع مع مجرمي الحروب؟!!



الرئيس وحكومته لا
يكثرثون بالتعليم ولا
بكرامة المعلم وحقوقه

الديمقراطية ليست سبيلا لاجلاء
الاستعمار وعملائه

التحرير

الأحد 27 ربيع الأول 1444 هـ الموافق ل 23 أكتوبر 2022 العدد 413 الثمن 1000 مليم

التحرير

هل يعلم الشعب ما حقيقة التزامات حكومة الرئيس لصندوق النقد؟



ما وراء تخفيض السعودية الكبير لإنتاج النفط؟

نظرة على الحرب الروسية الأوكرانية

الديمقراطية المنكوبة في مجالها، ليست سبيلا لجلاء الاستعمار وعملائه

لتمويل برنامج إصلاح، فلم يظفر المتهافتون بعد أشهر من المفاوضات إلا على اتفاق مبدئي من الناحية التقنية، لتتعهد أمامه الوزارة بـ «العمل على القطع مع الفساد ومكبات الأمن الجمهوري وعلى تكريس العمل النقابي وعلوية القانون والمساواة أمام القانون والحفاظ على المال العام وحياد الإدارة وانجاح الانخراط في الالتزام الدولي للتصدي للإرهاب، فكرا ونشاطا وتمويلا، وذلك انتصارا للديمقراطية وللمبادئ الكونية لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية».

ففي الوقت الذي يجهد قادة الفكر الرأسمالي وساسته، في هذه الظروف السياسية العالمية المضطربة، بحرص لافت على إعادة رسم المشهد «الجغرافي»، وتثبيت موقعه فيه، وذلك بحمل بقية العالم على التسليم بأن فكرها ونمط عيشها، أي مبادئها الرأسمالية، هو الوحيد الذي يجب على الجميع تبنيه عقيدة ونظاما، في جميع تصوراتها الحضارية والثقافية، بد الوسط السياسي في تونس وقد أجمعه العجز عن قيادة البلاد وإخراج الناس من النكد الذي جرفه عليهم سياساتهم فلم يجدوا ملجأ إلا مزيد الارتداء في أحابيل العدو الذي أحكم قبضته على كل شيء حتى لم يعودوا يبصرون إلا من خلال ما يسمح لهم به صاحب الحديقة الفاضلة. فهذا قيس سعيد الذي مكن من كل السلطات لم يخف أنه «سيصنع جلاء جديدا ولكن ليس من قوى الاستعمار بل من عملائه في تونس» مع أنه هو الذي لا يخفي كونه جاء ليصح مسار الديمقراطية، عقيدة المبدأ الرأسمالي التي يفاخر بها «بوريل» في تونس، ويقوم ما اعوج منه على يد من سبقوه. وأما «مظاهرات (جماعة ضد الانقلاب) فهي تعتبر القوة الرئيسية لبقاء قيس سعيد في الحكم وهم نبض الحياة لهذا النظام» فهم لا ينقمون منه إلا أنه استأثر بالحكم وحده، وخص نفسه بأهلية التشريع من دون الله عز وجل، والتنفيذ دونهم، وأن كامل الطيف المعارض مع الإصلاحات التي يتفق عليها من خلال حوار تونسي، في إصرار على أنه ليس بأقدر منهم على إرضاء أرباب الحديقة الفاضلة، وأنهم بلغوا من «التحضر» أشواطاً تؤهلهم لممارسة الحكم.

والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل ذلك، تونس بـ«الشريك المهم والجار الوثيق للاتحاد الأوروبي»، وتأكيد به أن انتخابات قيس سعيد التشريعية يوم 17 ديسمبر القادم «حدث مفصلي في هذه الفترة الانتقالية الحساسة»، إلا تحقيقا لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تحدث عنها ممثله الأعلى «جوزيب بوريل»، ضمن تمديد الحديقة (أوروبا) إلى شيء من الأدغال (تونس). اقتضاء، أن دعم الاتحاد الأوروبي لتونس رهن على مدى «وفاء» القائمين على أمرها والتزامهم بالمبادئ والقيم الأوروبية، «المبادئ والقيم المشتركة»، و«احترام المكتسبات الديمقراطية وسيادة القانون وفصل السلطات واحترام الحقوق والحريات الأساسية»، تحت طائلة سيف طرق تعبير الاتحاد عن مخاوفه عند الضرورة. فالإتحاد الأوروبي، ساسته وخبرائه، يدركون أن التحولات السياسية التي تمر بها بلادنا تمثل تحدياً، فكان من الضروري عنده، الاستمرار في الوقوف إلى جانب «الشعب التونسي»، كوقوفهم معه خلال العقد الماضي، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضاً على الصعيد السياسي. هذه بعض الكشوفات التي رشحت عن أمعاء «الحديقة الفاضلة» من بلادنا تونس وثورتها، وهذا شيء من البضاعة التي يروجها، في بلادنا وبين أهلنا، وكلاء ذلك المزيج من الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي استطاعت البشرية أن تبنيه، الذي يفاخر به «جوزيب بوريل».

وعلى الضفة الأخرى للأطلسي، حيث الامتداد الطبيعي لتلك «الحديقة»، فلم يفت «كريستوفر ليمونت»، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، في اجتماعه يوم 14 أكتوبر 2022 بتوفيق شرف الدين، وزير الداخلية، وقد فتح له التهافت الكاريكاتوري، الذي أصبح يميز المشهد السياسي، باب التدخل في شؤوننا، بكل يسر، مدعوماً بتمنّع صندوق النقد الدولي عن الحسم في مطلب مبلغ غير محدد

لم يكن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل» في حاجة إلى أن يدير لسانه سبع مرات بين فكّيه، حين قال في كلمته التي ألقاها يوم الإثنين 17 أكتوبر 2022، خلال افتتاح الأكاديمية الدبلوماسية الأوروبية الجديدة في بروكسل بلجيكا إن «أوروبا حديقة، لقد بنينا حديقة، أفضل مزيج من الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي استطاعت البشرية أن تبنيه، لكن بقية العالم ليس حديقة تماماً، بقية العالم... أغلب بقية العالم هو أدغال»، ليضيف أنه: «من الضروري أن تمتد الحديقة إلى الأدغال وأنه على البستانيين أن يذهبوا للأدغال... وإلا فإن بقية العالم سوف تغزو أوروبا». هو ليس في حاجة إلى ذلك، فهو بصدد مخاطبة جيل جديد من القادة الدوليين التي افتتحت الأكاديمية الأوروبية للدبلوماسية من أجل إعدادهم للذهاب إلى تلك «الأدغال» الموجودة خارج الحديقة «أوروبا»، استعادة للدور الذي لعبه أسلافهم، حين انطلقت أسراب قطعانهم قبل أربع مائة عام تاريخ بدء إحصار الأفرقة المستعبدية إلى فرجينيا في الولايات المتحدة، واكتساحهم لسائر أقاليم الدنيا للسيطرة على شعوبها بزعم نشر الحضارة، وإشاعة الرقي فيهم.

والممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل» ليس في حاجة إلى أن يراعي أبسط قواعد الدبلوماسية في الحديث، فهو يرى نفسه «بأفضل حال، لما لا؟» وأن عليه «أن يفجر من وقت لآخر شيئاً ما أمام الرأي العام»، خاصة وأنه يعلم يقيناً أن تصريحاته لن تستفز في شيء جملة النطّار (الفزاعات) التي نصبته أوروبا خلال «زواريب الأدغال»، وأسمتها حكاما. وما وصف «لمفوض الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع» (نعم التوسع)، «أوليفر فارهيلي»، أمام البرلمان الأوروبي، بعد يومين من تصريح الممثل الأعلى للشؤون الخارجية

الرأسمالية وفن تفتير الشعوب

«إفلاس 140 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة و 450 ألف مفتش عنهم في قضايا شيكات دون رصيد»

أكد عبد الرزاق حواص، الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، أن 140 ألف مؤسسة قد أعلنت إفلاسها بالإضافة إلى 55 ألفا هم في طريق الإفلاس وهناك 42 ألف مؤسسة في التسوية القضائية.

وخلال استضافته في جوهرة أف أم مع حاتم بن عمارة يوم الخميس 20 أكتوبر 2022، أفاد حواص أن 972 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة قد أفلس بعضها والبعض الآخر في طريق الإفلاس والبقية في التسوية القضائية.



الغريون أنهم تخلّصوا من تلك الأنظمة القديمة وعوضوها بأنظمة «حادثة» تراعي حقوق الإنسان بزعمهم، فماذا حصل؟ صار المدين عبدا تسترقه البنوك يشتغل ليُسدّد قرضه ويشقى أكثر ليدفع الرّب ولا يبقى له ولعياله إلا الفتات أو فتات الفتات إن بقي وإلا صار مسجوناً بتهمة «شيك دون رصيد» والمستفيد الوحيد من كل هذا حيطان المال المرابين الذين مكّنتهم السلطة الرأسمالية من الاستحواذ على النظام المالي بأكمله، فلا تمويل إلا عن طريق البنوك الربوية ولا تجارة إلا عن طريق البنوك... والبنوك لا تعرف إلا الربح بل الذهب.

2- تخلي الدولة عن دورها في الرعاية والاحتضان، فقد ضيّقت مجالات الاستثمار الحقيقي والأصلي وجعلت أغلب المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعمل في قطاعات هامشية هشة لا تقوى على الصمود لأدنى هزة في الأسواق فما بالك بالأزمات المتتالية. فالمشاريع الحقيقية المربحة هي احتكار للقوى الرأسمالية، وإن حصل فيها أدنى اضطراب تتداعى الدولة بكل أجهزتها لإنقاذ تلك الشركات الضخمة والتي عادة ما يملكها أصحاب البنوك بما يعني أن الدولة في خدمة رؤوس الأموال الأجنبيّة أو لا ثمّ سماسرتهم من رؤوس الأموال المحلية، ولا يبقى مكان لأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3- وكان الأصل أن يُحضى الضعفاء بالرعاية والاحتضان تمويلا وتوجيها ومتابعة، وإذا ما حصل أي أزمة ف(نظرة إلى ميسرة) نعم هكذا يقرّر رب العالمين أن المدين ننتظره ونيسر عليه، ونعينه لا أن نرجه في السجون إذا أعسر. ولكن أتى لنظام رأسمالي أن ينظر إلى الضعفاء وقد بُني على جماجمهم، وأتت لدولة هزيلة ضعيفة سلّمها «حكّامها» رهينة لصندوق التقدي الدولي يُحدّد سياساتها ويملي عليها زيادة الضرائب وزيادة الرّب التي لهم أن يُنقذوا آلاف المؤسسات من الإفلاس؟

سنندثر جميعا وسيبقى فقط المؤسسات الكبرى، صرّح حواص مشيرا أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة ستندثر مع الوقت. وندد بغياب العدالة الجبائية بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الكبرى.

كما تطرّق الناطق الرسمي باسم الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، إلى موضوع الشيكات دون رصيد وأعلن عن إصدار أحكام بالسجن ضد 63 مقاولا مؤخرا في قضايا شيكات دون رصيد على إثر صعوبات مالية تعرضت لها شركاتهم.

وكشف أن عدد السجناء في قضايا الشيكات دون رصيد بلغ 7 آلاف سجين حاليا كما أن هناك 952 ألف قضية تجارية منهم 450 ألف مفتش عنهم، مشيرا إلى أن معدل أعمار السجناء في هذه القضايا تتراوح بين 23 عاما و 73 عاما.

التحرير:

هذا أحد عناوين الانهيار الكامل، آلاف المؤسسات إمّا مفلّسة أو في طريقها إلى الإفلاس، ومعها آلاف العائلات إمّا في الفقر أو هي تحت خط الفقر.

انهيار آلاف المؤسسات دليل على الإهمال التامّ وسوء الرعاية بل سوء القيادة ومن ورائها سوء النظام.

ما لم يذكره الخبر أسباب الإفلاس: والتي تعود أساسا إلى:

1- طريقة تمويل المؤسسات التي تركزت للبنوك الربوية تمتصّ دماءها حتى انهارت. فهذه المؤسسات سيقت سوقا إلى البنوك حتى تقترض بالرّب، ولمّا واجهتها صعوبات وجد أصحابها أنفسهم غارقين في الديون مفلّسين مسجونين أو مهدّدين بالسجن. فبماذا يختلف هذا النظام عن الأنظمة الرومانية القديمة التي كانت تقضي باسترقاق المدين الذي يعجز عن سداد ديونه، ذلك أن المدين في الأنظمة الجاهلية ومنها نظام التقنين الروماني القديم الذي ظلّ (إلى عهود غير بعيدة) إذا عجز عن سداد ديونه يُصبح عبدا مسترقا عند الدائن. ثمّ زعم

أي عمل لوزير الدفاع مع مجرمي الحروب؟؟!!

جلسة عمل بين وزير الدفاع وأمر القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا

أعلنت وزارة الدفاع مساء الأربعاء 19 أكتوبر 2022 أن "واقع وأفاق التعاون التونسي الأمريكي في المجال العسكري والسبل الكفيلة بمزيد الارتقاء به" كانت أبرز محاور لقاء جمع اليوم الوزير عماد ميميش بأمر القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا الجنرال مايكل لونقلي الذي يؤدي زيارته الأولى إلى تونس بعد توليه قيادة القوات الأمريكية لإفريقيا خلفا للجنرال ستيفن تاونساند.

وأفادت الوزارة في بلاغ صادر عنها نشرته بموقعها بأنه "تم عقب اللقاء عقد جلسة عمل أشرف عليها ميميش بمقر وزارة الدفاع بحضور قيادات عسكرية رفيعة المستوى من الجانبين" وبأن "الطرفين استعرضا النتائج المحققة في مجال التعاون العسكري، لا سيما في مجالات التكوين والتدريب ودعم التجهيزات إضافة إلى الأهداف المرسومة وسبل بلوغها والبحث عن الآليات المناسبة لمزيد تطوير



هذا التعاون التاريخي بين البلدين".

ونقلت عن ميميش "إشادته بالمستوى المتميز الذي بلغه التعاون العسكري مع هذا البلد الصديق في شتى المجالات العسكرية بما جعله نموذجا يحتذى في التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة، من حيث الجدية في التعامل والثقة المتبادلة" وإعرابه "عن استعداد تونس لتطوير هذا التعاون البناء وتوسيع آفاقه ومجالاته، خدمة لمصلحة الطرفين".

التحرير:

الجيش الأمريكي جيش عدوّ، وعداوته للمسلمين صريحة، لا يُخفيها بل لا ينفك يتباهى بها في كل المحافل. ومن أعماله الدائمة ربط جيوش المنطقة (تونس والمغرب) به. فالحديث عن علاقات تعاون هو حديث تضليل وخداع، إنّما هي السيطرة والخضوع. عدوّ يسعى إلى الهيمنة وأشباه حكّام لا يُحسنون إلا الخضوع والمذلة. سخرّوا بلادهم للعدوّ، مكّنوه من المعلومات التي يريد بل مكّنوه من الأرض يتدرب في براريها وسهولها وجبالها وبحارها

فالحديث عن تبادل معلومات، لا يعني إلا تزويد أمريكا بالمعلومات، بل إن أمريكا لا تنتظر من تونس أن تزودها بالمعلومات بل هي تركز في بلادنا أجهزتها وأعاونها لتأخذ المعلومات بشكل مباشر، لا عن تونس فقط بل عن كامل المنطقة. وتأتي زيارات مجرمي الحرب الأمريكيان في إطار متابعة ما ركّزوه. والاطمئنان على "حسن سيره". إذ المعلوم أن أمريكا فرضت على تونس اتفاقيات عسكرية مهينة (خارطة طريق تدوم 10 سنوات) ومن قبلها قبلت تونس الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، ليكون لهذا الحلف المشؤوم مكتبا في تونس يراقب ويسير ويستقطب. هذا كلّه يتمّ تحت سمع وزارة الدفاع وبصرها ويعلمه الرئيس الحريص جدّا على استقلال البلاد واستقلال قرارها "الوطني"؟؟؟؟؟

لماذا يحرص الاتحاد الأوروبي على دعم تونس؟ مفوض أوروبي: نأمل أن يتخذ الشعب والسلطات التونسية أكثر الخيارات حكمة

وصف المفوض الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع، أوليفر فارهيلي في خطاب أمام البرلمان الأوروبي، نيابة عن الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، انتخابات 17 ديسمبر القادم التشريعية بـ "الحدث المفصلي في هذه الفترة الانتقالية الحساسة".

وقال المفوض الأوروبي لسياسة الجوار والتوسع، أوليفر فارهيلي "نحن نعلم أن التحولات السياسية تمثل تحدياً، وتلك التي بدأها الشعب التونسي في عام 2011 ليست استثناء. لهذا السبب يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري الاستمرار في الوقوف إلى جانب الشعب التونسي، كما فعلنا خلال العقد الماضي، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضاً على الصعيد السياسي".

أعرب المفوض الأوروبي عن أمله بأن "يتخذ الشعب والسلطات التونسية أكثر الخيارات حكمة لمستقبل البلاد، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة للحوار الشامل والاعتماد على توافق كبير في الآراء" وفق قوله.

وأضاف "لهذا السبب، لم يخف الاتحاد الأوروبي مخاوفه بشأن بعض الإجراءات التي اتخذت في الأشهر القليلة الماضية في تونس.. رسالتنا كانت واضحة للغاية منذ البداية، في السر والعلن عند الحاجة"، منوها بتصريحات بوريل نيابة عن الاتحاد الأوروبي في الأشهر الماضية، والتي أكدت على ضرورة "احترام المكتسبات الديمقراطية وسيادة القانون وفصل السلطات واحترام الحقوق والحريات الأساسية".

كما أكد المفوض الأوروبي اهتمام التكتل الموحد بالوضع الاقتصادي في تونس، مشدداً على "تصميم الاتحاد الأوروبي على مواصلة دعم الشعب التونسي في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة"، قائلاً "مازلنا مستعدين لمرافقتهم في الإصلاحات الهيكلية الجوهرية والصعبة والمطلوبة التي سيتعين عليهم إجراؤها"، معلناً الترحيب بالاتفاقية على مستوى الخبراء بين السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي لـ "دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل واستقرار الاقتصاد الكلي".

وقال إن "الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساهمة في هذا البرنامج والاستقرار العام لتونس، بما في ذلك من خلال الصرف السريع للشريحة التالية من دعم ميزانيتنا البالغة 40 مليون يورو والنظر في مساعدة مالية كلية جديدة".

واختتم بالقول "من جانبنا، ستظل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، ملتزمة بإيجاد أنسب الوسائل لمواصلة دعم تونس في هذا الوقت الصعب، والحاسم. يتضمن ذلك طرقاً للتعبير عن مخاوفنا عند الضرورة، دائماً مع النقد البناء والذي نعتبره الشكل الأكثر فعالية للحوار مع البلدان الشريكة".

ويذكر أن المفوضية الأوروبية للتجارة كانت قد دعت في رسالة وجهتها إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات إلى تعليق القيود التي فرضتها تونس منذ 17 أكتوبر الجاري على واردات تهم 130 منتجا من خلال اعتماد نظام رقابة قبلية يشترط جملة من الوثائق أبرزها شهادات المنشأ والسلامة ورخص التوريد من المصنع الأم دون المرور بالموزعين.

وانتقدت المفوضية الأوروبية هذا الإجراء واصفة إياه بالمعقد والمخالف للالتزامات الثنائية لبلادنا مع الاتحاد الأوروبي أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

(المصدر: وكالة "أكي" للأخبار)

التحرير:

- أوروبا كلها في أزمات متتالية
- دول الاتحاد الأوروبي تقودها (فرنسا وألمانيا) دول عريقة في الاستعمار، وهي ما زالت تحرص على ما بقي لها من هيمنة على مستعمراتها السابقة، فأي معنى لتصريحات مسؤوليهم بمعاونة تونس؟ فهل حقاً ستعاون أوروبا تونس؟ هل ستعاونا وهي في أزمة؟
- لقد تعلمنا من الأيام أن الدول الاستعمارية كلما اشتدت بها الأزمات ازدادت استعماراً وازداد بحثها عن الهيمنة والسيطرة.
- وتعلمنا من كتاب ربنا العليم الحكيم أن اليهود والتصارى لن يرضوا عنا حتى نكون تبعاً لهم وأنهم لا يرقبون فينا إلا ولا ذمة، وأنهم لا يسعون إلينا إلا لاستعبادنا وامتصاص دماننا.
- أوروبا في أزمة غير مسبقة ونشاهد اليوم ضعفها الذي بلغ بها حد التوسل والاستجداء، أليست الفرصة متاحة للتخلص من هيمنتهم؟
- نعم الفرصة متاحة مطروحة على قارعة الطريق لكنّها تحتاج إلى رجال دولة من الطراز الرفيع أمّا أشباه الحكام فلا يفكرون إلا في خدمة أسيادهم الأوروبيين. وهم عمي عن رؤية المجد والتحرر والاستقلال.

الرئيس وحكومته لا يكثرثون بالتعليم ولا بكرامة المعلم وحقوقه!!



الخبر

مقاطعة آلاف المعلمين العودة المدرسية وتعطل الدروس بعيد المدارس التونسية

تشهد عديد المدارس الابتدائية في تونس اضطراباً

وتعطلاً للدروس بعد أن قاطعة المدرسون المتعاقدون العودة المدرسية. فقد أكد المكلف بالإعلام بالجامعة العامة للتعليم الأساسي توفيق الشابي، في تصريح إعلامي في سبتمبر المنقضي، أن نحو 10 آلاف مدرس يقاطعون التدريس ويطالبون بتسوية وضعياتهم... وأن كثيراً من المندوبيات الجهوية للتربية تشهد منذ انطلاق السنة الدراسية 2022 - 2023 تنفيذ وقفات واعتصامات يومية للمطالبة بتنفيذ اتفاقيات التسوية التي لم تلتزم بها وزارة التربية".

وأكد الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الأساسي نبيل الهاوشي، الأربعاء 12 أكتوبر 2022، أن 400 ألف تلميذ لم يلتحقوا بمدارسهم إلى اليوم. (في مداخلة له على إذاعة خاصة) لاحتجاج أكثر من 6 آلاف مدرّس معنيين بالانتداب مفتتح هذه السنة الدراسية، رفضاً لما اعتبرها "صفة هجينة" أسندت إليهم دون أن يكون لها ذكر في نص قانوني.

وأشار الهاوشي إلى أن المدرسين المحتجين يطالبون بتطبيق القانون عبر إسناد الصفات المنصوص عليها في النظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية.

أمّا وزير التربية فتحي السلاوتي، فقد قال يوم الخميس 20 أكتوبر 2022، إن كل معلم نائب لا يلتحق في الأجال التي ستحددها الوزارة سيعتبر متخليا. وأضاف السلاوتي في تصريح إعلامي: "سنواصل الحوار وبعد استنفاد كل السبل دورنا كوزارة أن نضمن استمرار المرفق العمومي للتربية ومن لم يلتحق بالتواريخ التي نحددها فيعتبر متخليا". وتابع: لا خيار آخر أمامنا.. تجاوزنا الأجال المعقولة ولا يمكن أن نتواصل الأزمة إلى ما لا نهاية".

التحرير:

لا خلاف على أن قضية المدرّسين (معلمين وأساتذة) هي قضية عادلة تستوجب الدعم من الجميع والوقوف مع المدرّسين لاسترداد حقوقهم وكرامتهم.

ولا خلاف على أن دور المدرّس أرقى وأعلى منزلة وشأناً من أدوار الساسة الذين جعلوا من تونس كيانا تبعاً هزلياً، ولكن السلطة قد جعلت أولئك الساسة المتأمرين فوق التعليم وفوق المدرّسين، وأعطتهم فرصة قمعهم وإهدار كرامتهم، دون أدنى اعتبار لمستقبل أبناء تونس.

يزعم الرئيس وحكومته أن التعليم هو من أولوياته، هذا من طرف اللسان ولكنّ الفعال ينقضه نقضاً فوزير التربية لا يحترم المدرّسين أساتذة ومعلمين وما ينفكّ يصرّح بالإهانة والاستنقاص التصريح

إن السلطة القائمة في تونس لا تقيم وزناً للمعلمين ولا للعملية التعليمية إلا بقدر تدمير المناهج التي تخطها في مقرّ الوزارة لجان غريبة غريبة عن بلدنا ومجتمعنا.

وهاته السلطة تخضع للمانحين الدوليين وتسترزق من تدمير ثقافة الأمة لدى النشء بجعل المناهج تتغير وفق رغبات الدولة المانحة الاستعمارية، وعندما يتعلق الأمر بزيادة إنفاقها على القطاع التعليمي تدير ظهرها للمدرّسين بحجة العجز المالي! والعجيب أنها في الوقت الذي تعلن عن وجود

أزمة مالية، وتعلن عن تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية، تفتح هذه الانتدابات على مصراعيها في وزارة الداخلية لانتداب أعوان الأجهزة الأمنية التي لا أثر له في حماية أهل تونس والدفاع عنهم- وهو ما يعني زيادة شهرية على الإنفاق الحكومي! فأي استخفاف هذا بأهل تونس ومدرّسيهم!؟

إن الحكومات الحريصة على شعوبها تهتم بالمعلمين اهتمام الجفن بالعين، فلا تذلمهم ولا تجبرهم على الاستدانة أو البحث عن وظائف إضافية شاقة لتحصيل لقمة العيش، بل تجعلهم في غنى يشغلهم بالتعليم والبحث والتحضير والاهتمام بالتلاميذ والطلبة، هكذا كان الحال في بلاد المسلمين في ظل دولة الخلافة التي قدرت مكانة العلم والتعليم والمعلم، فكان للمعلم قدراً واحتراماً ومكانة عالية ومعيشة محترمة واهتماماً خاصاً وكذلك المدارس والمناهج، أما في ظل هذه الحكومات الفاسدة فقد ضاع المعلم والتعليم والمنهج والتلميذ في عملية ممنهجة وخطيرة لتهييط مستوى الوعي عند الأجيال الناشئة بالتزامن مع فتح الأبواب على مصراعيها للغرب ومؤسساته لتعليم هذه الأجيال كل ما يناقض ثقافة الأمة وحضارتها!.

إن الواجب أن تكف السلطة عن ظلم المعلمين وانتقاص حقوقهم ومحاربتهم في أرزاقهم وأن تنصف المعلمين وتوقف هذا التدهور في القطاع التعليمي، ولتحرر من أهل تونس الذين ضاقوا ذرعاً بها وبخيانتها وظلمها وفسادها وجبايتها الظالمة المحرمة!

هل يعلم الشعب حقيقة التزامات حكومة الرئيس لصندوق النقد؟

انخرطت انخراطاً تاماً في برامج وتوجيهات صندوق النقد ونجت من الإفلاس والدمار والخراب.

وإنّ هذا القرض - إن حصلت عليه الحكومة - لن يوجه رغم الكذب والتضليل إلى الإنتاج ولا إلى خلق الثروة ولا إلى حل المعضلات الهيكلية المزمنة للاقتصاد وإنما سيكون مقابل رفع الدعم ومزيد الخصخصة وتجميد الأجور والانتدابات، ما من شأنه مزيد إطلاق أيادي المافيا التي تتحكم في قوت الشعب ومصيره. وتعميق ما يعيشه الناس من مظاهر الضنك والمآسي مثل فقدان أغلب مواد المعيشة والارتفاع اللامتناهي للأسعارها واستفحال البطالة وانتشار الفقر والحرمان والجوع وتوجه فئات اجتماعية وعمرية مختلفة إلى "الحرقة" بالعشرات والمئات في عرض البحر".

والأهم من كل ذلك أنّ حجم الأزمة واتساعها وتعنفها يتجه بالبلاد إلى أكثر السيناريوهات سوءاً من خلال فتح الباب للقوى الاستعمارية المتخفية، المحلية والإقليمية والدولية لمزيد التحكم في مصير الشعب وصياغة القرار بدلاً عنه.

إن تونس تحتاج إلى نظام بديل؛ مشروع حضاري بديل يعيد للشعب إرادته وينسجم مع طبيعة أهل تونس وعقيدتهم، قادر على التصدي للغرب وساسته وسياساته، ويستطيع النهوض بتونس واستغلال مواردها المتعددة وطاقاتها البشرية الهائلة، وهذا فقط في الإسلام ونظامه الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، والذي يحمله لكم حزب التحرير ويدعوكم لحمله معه مواصلاً ليله بنهاره لا ينقصه غير نصرة صادقة من أبناء الأمة المخلصين في الجيوش تجعل من أفكار الإسلام تلك واقعا عملياً يره الناس فيدركون عدل الإسلام حقاً ويرون علاجه لمشكلاتهم صدقاً ويقيناً فيدخل الناس في دين الله أفواجا، اللهم عجل لنا بخلافة تعمنا بعدلها ونورها وعزها واجعلنا اللهم من جنودها وشهودها.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

للتحكم في كتلة الأجور وبدأت في التخلص التدريجي من الدعم الشامل للمواد من خلال تعديل الأسعار حتى تتلاءم مع الأسعار العالمية. كما سيأتي الدور على المؤسسات العمومية المنهكة التي قد تقدم الحكومة على تأهيلها أو التفويت فيها أو إعلان إفلاسها أو التصرف فيها بهذا الشكل أو ذلك.

- عنصر آخر ستلتزم به الحكومة أمام صندوق النقد يتمثل في ما سمّوه «الأمان الاجتماعي» بزيادة التحويلات النقدية وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي لتعويض الأسر الضعيفة عن تأثير ارتفاع الأسعار، وفي هذه النقطة بالذات جميع الحكومات التي تفاوضت مع النقد الدولي تحدثت عن تعويض الأسر الضعيفة وإعطاء الدعم إلى مستحقيه، ومازالت إلى اليوم لم تقدم كيفية واضحة ولم تصارح الشعب بما ينتظره من معاناة.. فهذا الأمان الاجتماعي تمهيد لرفع الدعم المباشر وإلغاء مجانية الخدمات وتخلي الدولة عن دورها لصالح منظمات أجنبية

- وتعمل هذه الحكومة ودون أي تفويض شعبي إلى تنفيذ برنامج تقشفي تريد من خلاله إعادة توازنات المالية العمومية ولكن ذلك سيكون على حساب القدرة الشرائية لعموم المواطنين.

ونذكر أن الحكومة لم تحصل بعد على هذا القرض، وإنما على الموافقة المبدئية من خبراء الصندوق الذي طالب بإعداد قانون تكميلي لميزانية 2022 وقانون المالية لسنة 2023، والإطلاع عليه قبل التوقيع النهائي على القرض.

لا شك أن هذا الاتفاق جاء ليزيد في اتساع مظاهر التبعية والخضوع بمقتضى هذه التزامات التي على حساب شعب وأجيال ستظل تدفع فاتورة خيانات مسترسة ومهينة ومدمرة مدة طويلة من الزمن على حساب قوتها وسيادة بلدها. كما أن التجربة الإنسانية بيّنت أنه لا توجد على سطح الأرض دولة

منذ إعلان صندوق النقد الدولي يوم السبت 15 أكتوبر 2022، عن التوصل إلى اتفاق تمويل على مستوى الخبراء بقيمة 1.9 مليار دولار لفائدة تونس والنقاشات لا تنقطع والتساؤلات متواصلة حول خلفيات هذا التمويل وشروطه وفحوى ما التزمت الحكومة بتنفيذه أو بتقديره، وبأي تنازلات؟؟

يبدو أن صندوق النقد والدول النافذة قد تلقت هذه المرة تطمينات و ضمانات أكبر للوفاء بالتعهدات والخضوع للشروط. وتقول السلطة التونسية أنها قدمت برنامجاً «تشاركياً» شارك فيه أكثر من 400 إطار سام، أي أن السلطة تحاور نفسها فقط، فهي لم تعرض البتة برنامجها على عموم التونسيين ولم تر أنها ملزمة بذلك. ولكن ما تخفيه عنا حكومة الرئيس يكشفه صندوق النقد الدولي كل مرة، فنحن نعرف اليوم أهم اتجاهات الخطة الحكومية والتي سينشرها صندوق النقد كاملة على موقعه الرسمي اثر التوقيع النهائي لهذا الاتفاق في ديسمبر القادم عندما ينعقد المجلس التنفيذي للصندوق.

التزامات الحكومة، باختصار

- التزمت الحكومة التونسية أمام النقد الدولي بمجموعة مما سمته «إصلاحات» من بينها «تطوير العدالة الضريبية عبر القيام بإجراءات لإدماج القطاع غير المنظم في المنظومة الجبائية وتوسيع القاعدة الضريبية لضمان مساهمات عادلة من جميع القطاعات.» وبهذا تتم ملاحقة كل من يملك حتى دينارا واحدا من صغار التجار الذين بالكاد يحصلون على قوت يومهم.

- وفيما يتعلق بالتحكم في النفقات العمومية مع تدعيم ميزانية المساعدات الاجتماعية، أكد صندوق النقد الدولي على أن الحكومة التونسية اتخذت بالفعل إجراءات

من حي التضامن إلى جرجيس احتقان واحتجاجات تستعر «إصلاحات» السلطة تعمق القمع

إن المهاجرين يعلمون مدى المخاطرة بحياتهم ولكن قسوة الأوضاع في بلادهم والتي تفرضاها الرأسمالية التي تنتشدق بحقوق الإنسان هي التي ألجأتهم إلى ذلك؛ فلا يهمها سوى مصلحتها وهي ترى الشباب والعائلات يخوضون المجهول وبلادهم ملأى بالثروات المنهوبة من قبلهم وبمساعدة حكام تسلطوا على رقابهم، فأنظمتهم الفاسدة هي المشكلة الحالية وهي التي تجبر الشباب على خوض هذه الغمار الصعبة وهذه المعاناة الحتمية، لا لشيء سوى لأنهم حكام جباية لا حكام رعاية.. فهم لا يألون جهداً في خدمة أسيادهم من الغرب بدل أن يقوموا برعاية شعوبهم وتأمين العيش الكريم لهم بدل تجرّع كأس الذل والمعاناة في بلاد المهجر..

فيا أيها الشباب المقهورون والمظلومون، إن الحل ليس عند السماسرة الصغار ولا عند هؤلاء السماسرة الكبار من حكامنا الطغاة ولا عند بلاد الغرب الحاقد على الإسلام المسلمين، بل الحل هو بالعمل الحثيث لاستئناف الحياة الإسلامية وتحكيم شرع الله من جديد، فبعودة النظام الإسلامي المتمثل بالخلافة الراشدة على منهاج النبوة سيعم العدل والأمن والأمان ولن تعود هناك من حاجة إلى الهجرة، فبلاد المسلمين وقتها ستنعم بالخيرات وسيتم توزيع الثروات بشكل يضمن إشباع جميع حاجات الأمة الإسلامية الأساسية والعمل على تأمين كمالياتها أيضاً، لتضمن لرعاياها العيش الكريم في ظل شرع الله اللطيف الخبير...

وعاشت مدينة جرجيس يوم الثلاثاء 18 أكتوبر على وقع الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد المحلي للشغل، فتم غلق كل المؤسسات العمومية والخاصة والمدارس والمحلات التجارية، كما تجمعت أعداد من المواطنين أمام مقر المعتمدية ثم خرجت في مسيرة صامتة وذلك على خلفية عدم معالجة السلطة المركزية لحادثة غرق مركب هجرة غير نظامية انطلق من الجهة منذ أكثر من 3 أسابيع وكان يحمل 18 شخصا وقد انتشل البحارة عددا من الجثث وتفننت السلطات إلى جثث تم انتشالها سابقا تم دفنها في مقبرة مخصصة للمهاجرين دون إجراء تحليل جيني لتحديد الهويات. ورفع المتظاهرون ومن بينهم عائلات الضحايا صوراً لأبنائهم ولافتات كتبوا عليها «جريمة دولة» وطلبوا بالحقيقة».

كما شهدت مدينة المكنين من ولاية المنستير، مساء يوم الأربعاء، تجمعا احتجاجيا لشباب، عمدوا لغلق الطريق بالحجارة وإشعال عجلات مطاطية، وقد جدّت بعض المناوشات مع الأمن الذي فضّ التجمع.

وتمثلت أسباب احتجاجهم في مطالبة السلطات المعنية بالإسراع في البحث عن المفقودين في عمليات هجرة غير نظامية.

وتجدر الإشارة إلى ان السواحل التونسية عرفت منذ بداية السنة أكثر من 542 ضحية ومفقود وفق أرقام قدمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

من التضامن الذي لا يبعد سوى بعض الكيلومترات عن العاصمة، مرورا بالمكنين على ساحل البلاد، وصولاً إلى جرجيس جنوباً إستراتيجية حكومية واحدة وأوجه شبه عديدة:

احتقان وغضب للأهالي وحزن على فقدان أبنائهم بسبب تجاهل واحتقار وقمع مسلط من الدولة.

يعرف حي التضامن الأكثر شعبية وكثافة سكانية في تونس، احتقاناً منذ أيام كذلك جرجيس من ولاية مدنين في الجنوب التونسي مع إضراب عام واحتقان منذ قرابة الأسبوع ولحقت بهما أحياء ومدن أخرى منها المكنين، ويجمع بينها جميعاً تعامل السلطة تجاه المحتجين الثائرين...

لم تهدأ الاحتجاجات في حي التضامن، وتحولت إلى مواجهات بين الأهالي وقوات الأمن، وقد أغلقت الأنهج، واحرق المحتجون العجلات المطاطية، في المقابل استعملت قوات الداخلية الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين وتم إيقاف عدد منهم محتج باذن من النيابة العمومية بسبب ما اعتبر أحداث شغب ورشق دوريات أمنية بالحجارة، وقد انطلقت الاحتجاجات اثر تشييع جثمان الشاب البالغ من العمر 24 سنة الذي توفي اثر إصابته على مستوى الظهر بعد سقوطه في خندق خلال محاولته الهروب من دورية أمنية وقد حملت العائلة المسؤولية إلى الوحدات الأمنية واعتبرت انها السبب في سقوط ابنها اضافة الى الاعتداء عليه بالعنف والضرب.

في فرنسا: هشاشة فكرية تتمخض عنها قوانين عنصرية

رنا مصطفى

الخبر:

منعته فرنسا سابقا بدعوى «العلمانية».. مسابح فرنسية تفرض ملابس سباحة شبيهة بالبوركيني على روادها بسبب أزمة الطاقة وبرودة المياه.

التعليق:

تشهد فرنسا إلى جانب عدد من الدول الأوروبية أزمة خانقة في موارد الطاقة، لا سيما بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، فكان تصريح الرئيس الفرنسي ماكرون الشهير الذي أعلن فيه التحول الكبير الذي ستعيشه فرنسا «أعتقد من جهتي أن ما نعيشه هو تحول كبير لأننا نعيش منذ سنوات نهاية ما يبدو أنه رفاهية»، فبدأت فرنسا باتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف ترشيد استهلاك الطاقة ومنها خفض تدفئة المياه في المسابح العامة وصولاً إلى الاستعانة ببطانيات في الاجتماعات والمدارس لمواجهة البرد فيما تقبع طوابير أمام محطات التزود بالبنزين.

وتماشياً مع هذه الإجراءات التقشفية فرضت العديد من المسابح ارتداء سترة حرارية تخفي جميع أجزاء الجسد وذلك للقيام بتمارين السباحة في المياه الباردة لتفادي حالات الطوارئ الطبية ولتقليل المصاريف، لتتقلب الصورة في فرنسا ويصبح لزاماً على الناس تغطية أجسادهم كلياً للتمكن من الدخول للمسبح بعد أن كانت تمنع المسلمات من تغطية أجسادهن في المسابح بلباس البوركيني، حيث واجهت المرأة المسلمة في الدول الأوروبية الكثير من الانتقادات اللاذعة بسبب هذا اللباس الذي يغطي كامل جسدها.

وجاء تبرير هذا الحظر آنذاك من أبواب عدة؛ منها أن البوركيني له جوانب صحية سيئة، بالإضافة إلى ربطه بالجماعات (الإرهابية) خارج البلاد، كما ادعى رئيس بلدية مدينة كان الفرنسية، مع التنديد الشديد في رغبة تغطية المرأة المسلمة نفسها أكثر فأكثر في كل مكان في فرنسا لتصبح قضية البوركيني مثلاً على رفض الغرب لأي رمز، ولو مشوه للإسلام، فكل الإسلام بالنسبة لهم قد بات تطرفاً.

أي هشاشة فكرية هذه التي تتمخض عنها هذه القوانين؟! إذ يمكن للعالم بوضوح مشاهدة المعايير المزدوجة في فرنسا. فإذا كان البوركيني، الذي هو ليس من الإسلام في شيء، قد شكّل في نظر كثير من الفرنسيين تحدياً للقيم الفرنسية، فالرد الصحيح منا كوننا مسلمين على هذه القضية أن يكون بإظهار نفاق فرنسا في انتهاك قيمها الخاصة للحرية في معركتها المبدئية ضد الإسلام. إذ تظهر هذه القرارات زيف الادعاءات بالحرية والمساواة والديمقراطية والتعايش السلمي وحرية الأديان، بينما في الحقيقة هي دولة عنصرية تمارس سياسة الإقصاء والتمييز، كما تبرهن أيضاً على نفاق الحريات الغربية وعدم تسامح العلمانية الفرنسية عندما يتعلق الأمر بالمسلمين.

هذا وتظهر أحقاد الغرب الخفية التي طفت إلى العلن في الآونة الأخيرة في كافة الدول الأوروبية، تظهر بالمطالبات الحثيثة والجديّة بحظر النقاب والحجاب ودفن الغرامات المالية لكل من يخالف، بحجة تعارضه مع حريات أوروبية مزعومة!! فمن تلبس النقاب بحسب زعمهم تضع حاجزاً ثقافياً بينها وبين الاندماج في المجتمع الأوروبي الذي تنتمي له.

نسأل الله أن يعزنا بالإسلام في دولة عزيزة؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة كما بشر بها النبي ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خَلَاْفَةٌ عَلَىٰ مَنَٰجِجِ النَّبِوَةِ».

شعبها وتمنعهم من حق التعبير عن سوء الحال الذي يعيشونه من غلاء معيشة وتردد في مستوى العيش؟! اليوم تسقط أقنعة الزيف التي تزين بها الغرب بأنهم هم أهل الديمقراطية وحرية الرأي، ونقول لمن يتكئ بديمقراطية الغرب: انظر إليهم كيف تخلوا عن أقنعتهم ومارسوا سلطتهم، وقد تبين للجميع أنه لا وجود لرعاية شؤون حقيقية في تلك الدول.

إن الحل الحقيقي هو لفظ هذا النظام الرأسمالي بكل أشكاله، لأنه لم يجرّ على البشرية إلا الويلات، ولم يرع شؤون البشرية بل أخذها إلى قاع الهاوية.

إننا اليوم في أحوج وقت لتغيير هذا النظام العالمي المتسلط على رقاب الناس، والإتيان بنظام رباني، يصلح البشرية، وينقلها من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الرأسمالية إلى عدل الإسلام، وهو عائد بإذن الله قريبا بهمة العاملين المخلصين.



على هذه القارة العجوز وتسوقها إلى تنفيذ مخططاتها الخبيثة. وإن الحكام القائمين على رعاية شؤون البلاد هم أيضا لهم نصيب مما يحدث في بلادهم وبلاد العالم.

أليست فرنسا هي من تدعي أنها الدولة الأولى في الديمقراطية؟ فكيف تمارس كل هذا القمع بحق



الحمد لله وحده .

تونس في 2022/10/17

حتى لا ننسى...

من جرائم فرنسا الإستعمارية

مجزرة 1961/10/17

كيف تحولت مظاهرة سلمية للجزائريين المقيمين بباريس إلى واحدة من أفظع جرائم الثقتيل المنظم.

- سقوط مئات القتلى من المتظاهرين السلميين رميا بالرصاص الحي.

- 200 قتيل تم إغراقهم عمدا بعد تقييدهم والقائهم من فوق جسر نهر «السن» .

- إيقاف 12500 متظاهر منهم 500 امرأة و100 طفل وتجميعهم في مراكز احتجاز.

- ترحيل المئات الى معسكرات التعذيب والموت التي يشرف عليها الجيش الفرنسي بصحراء الجزائر.

- وقع ارتكاب تلك الفظائع بعلم من الرئيس الفرنسي «شارل دي قول» وبتنفيذ من رئيس شرطة باريس «موريس بابون» (Maurice Papon) .

- سنة 1997 تتم محاكمة «موريس بابون» على خلفية المساهمة في إصدار تعليمات خلال الحرب العالمية الثانية بنقل 1600 يهودي فيحكم عليه بـ 10 سنوات سجنًا ثم يتم إخلاء سبيله لاحقا بمقتضى عفو خاص.

- أما جرائم القتل المباشر للجزائريين والتعذيب ومراكز الاحتجاز فقد بقيت دون تتبع أو محاكمة .

هذا هو الوجه الحقيقي البغيض لفرنسا الإستعمارية، فلسفة التنوير والديمقراطية وحقوق الانسان.

سقوط الأقنعة بدأ بلا عودة

نبيل عبد الكريم

الخبر:

أزمة كبيرة... هل تتعرض فرنسا إلى شلل تام بسبب الاضطرابات؟

أربعة مصافي للنفط من أصل سبعة مصافي تخرج عن الإنتاج... بينهما الأكبر في البلاد.

وقد أفاد الاتحاد العام للعمال CGT اليساري المتشدد الذي أطلق التحرك قبل ثلاثة أسابيع بأن العمال في ثلاثة مواقع تابعة لتوتال إنيرجيز قرروا تمديد إضرابهم. ودعا الاتحاد العام للعمال إلى إضراب الثلاثاء ما من شأنه أن يعطل حركة النقل العام على مستوى البلاد. (العربية نت)

التعليق:

إن موقف الحكومة الفرنسية صعب جداً وخاصة بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على التلفزيون الفرنسي أنه: «سوف تعود حركة الوقود العادية في منتصف هذا الأسبوع». وحتى اليوم لم يعد أي شيء! وأكثر من ذلك فإن رئيسة الوزراء إليزابيث بورن قالت: «سوف نستخدم سلاح وضع اليد وهو من حق الحكومة قانونياً»، ولكنه يعتبر تعدياً على حقوق الشعب، وغياب للديمقراطية، وبعد تصريح زعيم حزب فرنسا الأبية جان لوك ميلانشون الذي قال: «ستعيشون أسبوعاً لا مثيل له، نحن من بدأنا الأسبوع بهذه المسيرة».

والموضوع يذهب إلى أبعد من ذلك حيث لن تقبل المعارضة والاتحاد العام للعمال بأن تمرر الحكومة مشروع ميزانية 2023 دون تصويت مستخدمة المادة 49-3 التي هي أداة تسمح للسلطة التنفيذية بتمرير نص دون تصويت ما لم يتم اقتراح بسحب الثقة من الحكومة. حيث إن الحكومة المشكلة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في شهر حزيران/يونيو الماضي أسفرت عن حرمان الرئيس إيمانويل من الأغلبية المطلقة.

ويمكننا القول إننا أمام سباق موازنة كامل قد انطلق، وسيستمر على موازنة عام 2023 حيث فشلت الحوارات التي نظمتها وزارة الاقتصاد مع نواب من كل الأطياف السياسية. وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومبير بحسب وكالة رويترز يوم الاثنين «إن محاربة التضخم هي الأولوية الكبرى في ميزانية 2023»، مضيفاً أن الظروف مرهونة بما وصفه «عدم اليقين غير المسبوق بسبب تداعيات الصراع الروسي الأوكراني».

إن القارة الأوروبية تعاني هذه الأيام من أزمات ليس لها حلول في القريب المنظور بل هي عالقّة في وحل أعدته لها أمريكا بحيث تحكم قبضتها

أبو ذرّ التونسي (بسّام فرحات)

معضلة المديونية في تونس : تشخيص الداء واستشراف الحلول (3/3)

قرارها السياسي لصالح الكافر المستعمر ولو على حساب شعوبهم وأمّتهم وعقيدتهم وحضارتهم بل وأنفسهم، بحيث يصدق فيهم قوله صلى الله عليه وسلم (أشدّ الناس ندامة يوم القيامة رجال باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم)..

الخطوات العمليّة

وفيما يلي نسوق أهمّ تلك الخطوات، أوّلاً: قطع العلاقات مع الدّول الاستعماريّة والتحلّل من القانون الدّولي والاكتفاء بالأعراف الدّولية غير المخالفة للشّرع. ثانياً: استرداد الثروات المحليّة وطرد كافة الشّركات الاستعماريّة النّاهبة.. ثالثاً: استنقاذ اقتصاد البلاد من حيطان السّوق وقطعه السّمان الذين أغدق عليهم الاستثمار رخص الاستثمار والامتيازات التجاريّة والجباييّة وأعيان الملكيّة العامّة واحتكر لهم السّوق - استيراداً وتصديراً وتوزيعاً - لحسابه الخاصّ.. رابعاً: القطع مع الدّارين وإيقاف دفع الفوائد الرّبويّة فوراً والاكتفاء بسداد أصول الدّيون غير الكريهة.. خامساً: عدم الاعتراف بالدّيون الكريهة والامتناع عن سدادها، وهذه يكفلها القانون الدّولي نفسه وقد سارت فيها عدّة دول على غرار فنزويلا في عهد تشافيز، كما أنّها طرحت على البرلمان أيام يوسف الشاهد وقد رفضها النّواب (؟؟).. سادساً: فكّ الارتباط مع الدّولار واعتماد قاعدة الذهب والفضة، وهذا متاح سياسيّاً داخل في دائرة الممكن ناهيك وأنّ الصّين وروسيا قد حاولتا السير فيه للانفكاك من هيمنة الدّولار، فالظّروف الدوليّة مواتية للقيام بهذه الخطوة. سابعاً: تنقية النظام الضريبي من كلّ ما يخالف الشّرع من ضرائب ومكوس ورسوم أثقلت كواهل التّجار المحليّين وأضعفت همهم وحدت من قدرتهم التنافسيّة أمام الأجنبيّ.. ثامناً: التّعامل الجمركي مع البضائع بحسب دولة المنشأ بعيداً عن منطق التّهرب والاقتصاد الموازي الذي فرضه الاستعمار لاحتكار التّجارة من البلاد وإليها والتحكّم في السّلع والأثمان والكميّة والنوعيّة والمزود والمستهلك لما فيه مصلحته ومصلحة عملائه وشركائه وبضائعه. تاسعاً: تفعيل الملكيّة العامّة وتمكين الشّعب من استغلالها أو توزيع ريعها على النّاس إمّا مباشرة أو في شكل خدمات عامّة. عاشرًا: الاعتماد على القدرات الذاتية وتعبئة الموارد المحليّة وحسن إدارتها وتوظيفها في مشروعات مجدية اقتصاديًّا واجتماعيًّا.. حادي عشر: ترشيد الإنفاق الحكومي باعتماد فقه الأولويات والتركيز على الضّروريّات والحاجيات التي تمسّ أوسع الشرائح.. ثاني عشر: حماية المال العامّ ومحاربة الفساد بكافة أشكاله لاسيما المالي والاقتصادي والسياسي.. هذا وتبقى الدولة الإسلاميّة هي الإطار الشرعيّ والوحيد الكفيل باستنقاذ العالم الإسلاميّ من كماشة الرأسماليّة الجشعة بوصفها جهازاً تنفيذيًّا للمنظومة الاقتصاديّة الإسلاميّة أي لمجموع الأحكام الشرعيّة التي تعالج علاقة الإنسان بالثروة حيازة وتصرفاً وتوزيعاً.. فهل نحن فاعلون...؟؟ (انتهى)

في تنفيذ مشروع مبدئيّ نابغ من عقيدة الأمّة ومنبثق من كتاب ربّها وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم: فحتّى تنهض البلاد اقتصاديًّا النّهضة الصّحيحة يجب تطبيق النّظام الاقتصادي الإسلامي - أي مجموع الأحكام الشرعيّة التي تعالج علاقة الإنسان بالثروة حيازة وتصرفاً وتوزيعاً - وذلك في إطار المنظومة الإسلاميّة الكاملة دون اجتزاء.. فأحكام الإسلام متداخلة مترابطة أخذ بعضها برقاب بعض لأنّها جاءت لحل مشاكل جنس الإنسان النّاجمة عن غرائزه وحاجاته العنويّة، وهذه بدورها متداخلة ومتشابكة ومترابطة بحيث لا يمكن ولا يجوز ولا يُجدي فصلها وتجزئتها بحال من الأحوال، ولن تُؤدّي إلى النّهضة إلا بتطبيقها تطبيقاً كاملاً في إطار دولة الخلافة.. هذان إذن هما الأساسان الرّئيسيان للانفكاك من دوامة المديونيّة: نبذ المنظومة الرأسماليّة والانفكاك من ربقتها ثمّ تطبيق المنظومة الإسلاميّة كاملة دفعة واحدة أي بشكل انقلابيّ دون تدرّج..

الممكن بين العقليّ والسياسيّ والشرعيّ

ما هي الخطوات العمليّة التفصيليّة التي يجب أن تتّبع في البلاد الإسلاميّة عامّة وفي الحالة التونسيّة خاصّة لإنعاش الاقتصاد والخروج من دوامة المديونيّة القاتلة..؟؟ قبل الإجابة عن هذا التّساؤل نلاحظ ما يلي: سياسيًّا، لا خيار متاح أمام تونس والعالم الإسلاميّ بعيداً عن المديونيّة، فهي قدر الدولة المقدور ودينها وديدنها لأنّها مفروضة من قبل الكافر المستعمر تجسّد نفوذه في بلاد الإسلام وتمكّنه من الاستفراد بمقدّراتها وثرواتها وقرارها السياسيّ. كما نلاحظ أنّ الحلول التّرقيعيّة ممكنة عقليًّا لكنّها غير ممكنة سياسيًّا ومحرّمة شرعيًّا: فنظريًّا هناك خطوات عمليّة ممكنة التحقّق تُؤدّي إلى تحسين أداء الاقتصاد والانفكاك من المديونيّة، لكنّها تضيق عن الدولة الوطنيّة الكسيحة التّابعة العميلة لأنّ الطبقة السياسيّة لا تعتمدّها خوفاً من الأسياد، والمستعمر لا يسمح بتطبيقها على أرض الواقع لنّلا يزول نفوذه عمليًّا.. كما أنّها تضيق أيضاً عن المنظومة الإسلاميّة فلا يجوز شرعاً ترقيع الدولة الوطنيّة وإطالة عمر أقداس سايبكس بيكو، أمّا الانفكاك الفعليّ من المنظومة الرأسماليّة ومديونيّتها فلا يتحقّق إلا بالمنظومة الإسلاميّة كاملة في إطار دولة الخلافة.. ونحن إذ نسوق هذه الحلول التّرقيعيّة فمن باب التّحدي لعملاء المستعمر وكشف عمالتهم وفضحهم أمام شعوبهم لأنّها حلول عمليّة ممكنة ناجعة متاحة لمن يطلبها ولكنهم لا يسبّرون فيها لأنهم ياتّمرون بأوامر أسيادهم من وراء البحار بوصفهم موظّفين لديه منزوعي الإرادة والرجولة والسيادة والسلطان وظيفتهم الأساسيّة تحبّيس مقدّرات البلاد وتجيير

الإعمار والتّخمية) وأوكلت إليه مهمّة التصرف في الدّين العموميّ التونسيّ في استنساخ مهين للكوميسیون الماليّ الذي أفضى إلى انتصاب الحماية الفرنسيّة على تونس. وللعلم فإنّ هذا البنك هو الذراع الماليّ لفرنسا الذي دخلت به بلدان أوروبا الشرقيّة وقام بخصخصة المؤسّسات الاقتصاديّة لفائدة رأس المال العالميّ.. واليوم هو الذي أرسّته فرنسا في ماي 2011 للالتفاف على الثورة التونسيّة، ومنذ ذلك التاريخ وهو يعمل في الإدارة التونسيّة خدمة للأجندة الفرنسيّة ويمهّد لخصخصة المؤسّسات العموميّة وينسق مع وكالة التصرف في الدّين العموميّ التي أرسّيت من قبل الخزينة الفرنسيّة (؟؟).. كيف يجيز قيس سعيد لجهة أجنبيّة استعماريّة أن تشرف على الدّيون التونسيّة وتتصرف فيها..؟؟ وهل يعقل أن يسمح بإنشاء مجلس إدارة أجنبيّ يتحكّم في السياسات الماليّة للدولة..؟؟ إذنه الانتداب الفرنسيّ الجديد من نفس بوابة الانتداب الأوّل سنة 1881: الكوميسیون الماليّ في نسخته الثّانية..

أسس الانفكاك

هل من سبيل للانفكاك من كماشة المديونيّة القاتلة..؟؟ وما هي الأسس التي يجب أن يستند إليها هذا الخلاص..؟؟

إنّ ما نستخلصه من التجربة التونسيّة وتجارب سائر الدّول النّامية مع صندوق (التهب) الدّولي أنّ الاقتراض الرّبوي ليس حلاً بقدر ما هو مشكلة ومولد للآزمات يكرّس المديونيّة والارتهان للأعداء الطامعين في ثروات البلاد والمتربّصين بأهلها. وهو بصفته تلك ليس علاجاً بقدر ما هو علة وداء: فالمديونيّة ليست إجراء ظرفيًّا حينياً يحل إشكالاً ثمّ يزول، بل هي أداة استعماريّة وُجدت لتكرّس وتبقى وتستفحل وتتعاظم بحيث يراوح أصل الدّين في مكانه لعقود بينما تستنزف خدمة الدّين وفوائده ورسومه ثروات البلاد ومقدّراتها.. فهي من أنجع أدوات التّبعيّة والارتهان، ناهيك أنّها أهدرت مع الأموال والمقدّرات كرامة الشّعب وسلطانها وقرارها السياسيّ وعرق أبنائها وأقواتهم فضلاً عن خراب الاقتصاد وضنك العيش.. فالسبب الحقيقي للآزمات في العالم هو فساد المبدأ الرأسمالي بعقيدته ونظامه وعجزه عن معالجة الواقع وحل المشاكل وتوليد الألي والحتمي للآزمات كإفراز طبيعي له وجزء لا يتجزأ منه.. وإنّ العلاج النّاجع والكفيل بالقضاء على معضلة المديونيّة وتعافي الاقتصاد يتمثّل

.. ورغم أنّ الدّارين الرّبويّ من مؤسّسات الإقراض العالميّة وصفة انتحاريّة مدمّرة بامتياز، إلا أنّ حكومة بون الحالية واصلت اعتمادها بوصفها المحرك الاقتصاديّ الوحيد والمصدر الرّئيسيّ لإنعاش ميزانيّة الدولة: فقد عكفت هذه الأيّام على موائد صندوق التّقد الدوليّ تمدّ أيدي التّسوّل والتّوسّل في مفاوضات ماراطونيّة من أجل الحصول على تمويل بمتوسّط 4 مليارات دولار لتغطية عجز الميزانيّة الذي فاق 9 بالمائة.. بل إنّها أضافت إلى تلك الوصفة ذل الاستجداء وإراقة ماء وجه الدولة والدّوس على كرامة الشّعب التونسيّ.. فإمعاناً منه في الابتزاز والوقاحة والصّلف مارس الصندوق هذه المرّة سياسة الإذلال والتّمتع والتردد في إقراضنا، فساق شروطه المجحفة تلك في ثوب (الإصلاحات) واشترط إجراء مفاوضات اجتماعيّة مع المنظومة الشّغيلة.. ولأنّه يعلم أنّ رقبة الدولة تحت سكين صندوق التّقد وصف (جيرري رايس) المتحدّث الرّسمي باسم الصندوق الوضع الاقتصاديّ في تونس بالكارثي، وأكّد بلغة بين الإيعاز والإرغام أنّ (الخطوات الحاسمة وتنفيذ برنامج الإصلاحات لا يجب أن تنتظر اختتام المحادثات أو إبرام اتفاق مع الصندوق)، وأضاف مهدداً متوعّداً (ستستمرّ المفاوضات على المستوى التقنيّ وأيضاً للتحقّق من إمكانيات التطوّر) في إشارة إلى ربط القرض بتنفيذ الشّروط والإملاءات.. إزاء هذا الكمّ الهائل من الغطرسة والكبر والبطر الاستعماريّ سارعت حكومة بون في تنفيذ إملاءات الصندوق وأوامره - صاغرة وخاسئة وهي حسيرة - وتبجج بذلك محافظ البنك المركزيّ مروان العباسي في تصريح مهين (بالتوصّل إلى اتّفاقيّة بين المنظومة الشّغيلة والحكومة تكون تونس قد استكملت ملفّها واستجابت لجميع الشّروط)..

كوميسیون 2

ولم تكتف الحكومة بما قدّمته من صنوف الطّاعة والخضوع والخنوع بل أرسلت وفداً رفيع المستوى إلى أمريكا لاستجداء الصندوق وارتمت في أحضان السّفراء الأجنبيّ (فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان) لدعم الملفّ التونسيّ لدى صندوق التّقد في إقرار ضمنيّ بهيمنة دولهم على القرار السياسيّ في البلاد.. كما عمدت بمعيرة الكاتب العامّ للحكومة سارة بن رجب إلى تسليم مقاليد السّلطة الماليّة في تونس إلى (البنك الأوروبيّ لإعادة

السعودية بسبب قرارها في إطار تحالف أوبك بلاس النفطية خفض حصص الإنتاج، وأكد أن الوقت قد حان "لإعادة التفكير" في العلاقة مع السعودية، بينما أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، جون كيربي، أن الرئيس أمر بإجراء "إعادة تقييم" للعلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، (الحرّة، 2022/10/12). وكذلك هاجم السناتور الديمقراطي المتنفذ، بوب مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السعودي، (معتبراً أن الرياض "تدعم بشكل فعال روسيا في غزوها الوحشي لأوكرانيا". وقال السناتور، ريتشارد دوربين، من ولاية إلينوي، صباح الثلاثاء، إن "السعودية تريد بوضوح أن تفوز روسيا في الحرب في أوكرانيا". وأضاف لشبكة CNN "دعونا نكون صريحين للغاية حول هذا الموضوع، إن بوتين والمملكة العربية السعودية ضد الولايات المتحدة"، مؤكداً أن "السعودية ليست حليفاً جديراً بالثقة". (الحرّة، 2022/10/12). ومما لا شك به أن السعودية لا تقوم بهذه الأعمال من أجل مصلحة روسيا، إذ إنها كانت قد أقلت بثقل كبير ضد المصالح الروسية سنة 2020 أثناء إدارة ترامب من أجل حمل روسيا وإجبارها وقتها على خفض الإنتاج (كما جاء في جواب السؤال "أزمة النفط وتداعياتها" الموافق 2020/4/29)، لذلك فإن يخطر ببال أحد بأن السعودية تناصر روسيا ضد أمريكا فإن هذا خيال لا مكان له عند حكام السعودية عملاء أمريكا.

خامساً: هذه هي حقيقة السياسة النفطية الحالية للسعودية والتي تتعارض وبشكل صارخ مع رغبات إدارة بايدن إلا أنها تتوافق مع رغبات الحزب الجمهوري الأمريكي وشركات النفط الأمريكية الداعمة له والتي تريد من زاوية أن ترفع الأسعار لأنها مستفيدة من ذلك، ومن

زاوية أهم تريد إسقاط أنصار الرئيس بايدن الديمقراطييين في انتخابات الكونغرس المقبلة على أمل أن يسيطر الحزب الجمهوري على غرفتي الكونغرس، فيسهل ذلك لهم العودة للرئاسة أيضاً سنة 2024.

ولو أرادت السعودية ومعها دوليات النفط الخليجية أن تتحكم بأسواق النفط، تسويقاً وتسعيراً لفعلت ذلك لمصلحتها ومصلحة شعوبها إلا أن هؤلاء الحكام العملاء لا يخطر ببالهم مثل هذه الأفكار، فقد تشربوا العمالة والخضوع للأجنبي وتشربوا عداء الإسلام وأهله، ولن يجعل نفط المسلمين سلاحاً بأيديهم لا بأيدي أعدائهم إلا دولة الخلافة القادمة قريباً بإذن الله. ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

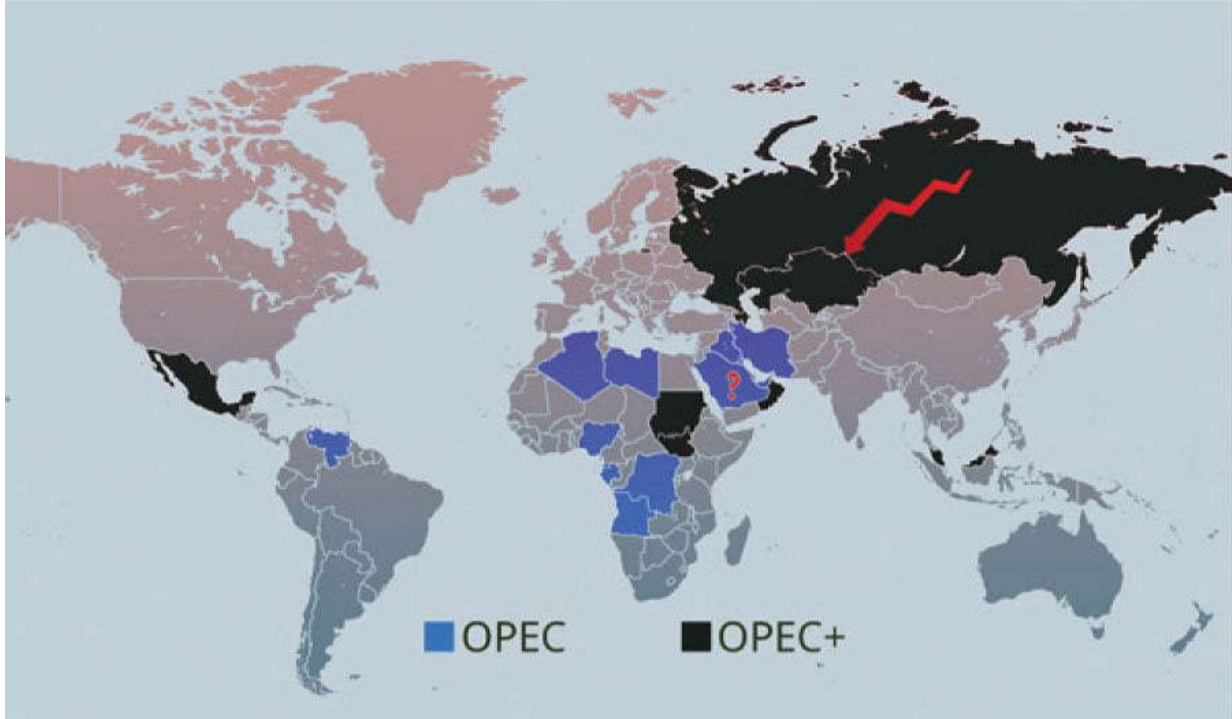
11 ربيع أول 1444هـ --- 2022/10/17م

أمير حزب التحرير

عطاء بن خليل أبو الرشتة

والشركاء، سيعلن الرئيس عن أكبر تحرير لاحتياطات النفط في التاريخ، ويضع مليون برميل إضافي في السوق يومياً في المتوسط - كل يوم - للأشهر الستة المقبلة. "سي إن إن عربية، 2022/3/31).

2- وبهذا كله يتضح كيف يقوم الرئيس الأمريكي بمحاولة تهدئة أسواق المحروقات المحلية قبل انتخابات الكونغرس في الوقت الذي ترفض السعودية طلبات



بايدن لزيادة الإنتاج، ثم ها هي أخيراً وقبل شهر واحد من انتخابات الكونغرس تقوم بدعم قرار "أوبك بلاس" بخفض كبير لإنتاج النفط، بل إن السعودية قامت بما هو أكثر من ذلك، فقد ضاعفت كميات النفط التي تستوردها من روسيا، وتظهر بيانات "ريفينيتيف" (يكون" للنتبع (أن السعودية استوردت 647 ألف طن من النفط، ما يعادل حوالي 48 ألف برميل يومياً من النفط الروسي، تسلمتها عبر موانئ روسية وإستونية خلال أشهر إبريل حتى يونيو، وهي تشكل ضعف الكمية التي كانت قد استوردتها من النفط الروسي خلال الفترة ذاتها من 2021. الحرّة، 2022/7/15).

على تأمر كبير تقوم به السعودية بالتوافق مع شركات النفط الأمريكية والحزب الجمهوري الأمريكي على مناكفة سياسة الرئيس بايدن إزاء روسيا وإزاء أسعار النفط العالمية.

وإذا أضيف إلى كل ذلك الاتصالات التي يقوم بها أركان من إدارة ترامب السابقة مع السعودية مثل جاريد كوشنر فإنه يتضح أن السعودية تنسق سياستها النفطية مع الحزب الجمهوري وخاصة جماعة الرئيس السابق ترامب ومع شركات النفط الأمريكية الموالية للحزب الجمهوري، وهذه الشركات هي صاحبة اليد الطولى في نفط السعودية.

3- ولا شك بأن هذه السياسة السعودية ستعرضها في مقبل الأيام لضغوط من إدارة بايدن التي أعلنت بأنها بصدد مراجعة علاقاتها مع السعودية بعد قرار "أوبك بلاس" بخفض كبير للإنتاج، بل إن مسؤولي إدارة بايدن أصبحوا يربطون بين السعودية وروسيا: (أكد الرئيس الأمريكي بايدن، أنه "ستكون هناك عواقب" على

للسعودية... الحرّة، 2022/10/11). وبهذا يتبين بأن قرار خفض إنتاج النفط المذكور شديد الحساسية للحزب الديمقراطي وإدارة بايدن قبيل الانتخابات وأن تلك الإدارة حاولت تأجيله لكنها لم تفعل.

3- وبكل هذا يتضح بأن السعودية ومن وراء دعمها الحاسم لقرار "أوبك بلاس" خفض إنتاج النفط بمقدار كبير للغاية (2 مليون برميل يومياً) لا تخطط لدعم خزينة روسيا التي يعادها الغرب، ولا تخطط لتعميق أزمة الطاقة في أوروبا، فهي أعجز أن تقف ضد أوروبا إلا إذا طلب منها أسياها في واشنطن ذلك، ويتضح كذلك بأن السعودية إنما تخطط مع أسياها في أمريكا حتى ترفع من أسهم الحزب الجمهوري، حزب ترامب، وهذا وإن كان يشير إلى تردي الحياة السياسية في أمريكا على وقع الانقسام

إلا أن هذا التردي يصبح مريعاً بحيث يعمل حزب بالتعاون مع جهات خارجية لضرب مصالح الحزب الآخر حتى وإن كان الحزب الآخر حاكماً.

4- أبدت إدارة بايدن حنقها وأظهرت غضبها من السعودية وقرارها، (وقال بايدن في مقابلة مع شبكة "سي إن إن"، مساء الثلاثاء، إن هناك "بعض العواقب لما فعلوه (السعوديون) مع روسيا". وأضاف: "لن أخوض في ما أفكر فيه وما يدور في ذهني، ولكن سيكون هناك عواقب". وأشار بايدن أن "الوقت قد حان لواشنطن لإعادة التفكير في علاقتها بالمملكة (السعودية)". الأناضول، 2022/10/12). وكذلك (قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيبر، إن الرئيس جو بايدن كان واضحاً منذ بداية إدارته بشأن الحاجة إلى علاقات مختلفة مع السعودية. وأضافت المتحدثة أن واشنطن تراجع العلاقات مع السعودية وستتابع ما يحدث خلال الأسابيع المقبلة في ظل التشاور مع الكونغرس. وأضافت أن قرار "أوبك بلاس" يظهر أن السعودية تتحالف مع روسيا فيما يتعلق بسياسات الطاقة. الجزيرة نت، 2022/10/12).

رابعاً: أما ما هو المتوقع، فيبدو على النحو التالي:

1- إن خفض منظمة "أوبك بلاس" لمليون برميل من النفط يومياً هو قرار ضاغط بقوة على المعروض النفطي. وحتى قبل هذا القرار فإن إدارة بايدن كانت قد اتخذت قراراً بسحب مليون برميل من المخزون الاستراتيجي الأمريكي لمدة ستة أشهر، وذلك لمواجهة ارتفاع أسعار المحروقات في الولايات المتحدة حتى لا تتضرر إدارة بايدن في انتخابات الكونغرس ولمواجهة روسيا، (أعلن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، عن إطلاق غير مسبوق للنفط من الاحتياطات الأمريكية، واتخذ خطوات لمعاكبة شركات النفط لعدم زيادة الإنتاج من الإجراءات غير المستخدمة على الأراضي الفيدرالية، بحسب البيت الأبيض. وقال البيت الأبيض: "بعد التشاور مع الحلفاء

بيان صحفي

كيف لجماعات إسلامية أن تؤيد دستوراً علمانياً؟!

التشريع للبشر، فيشرعون ما لم يأذن به الله تعالى! ونحن باعتبارنا مسلمين ملزمون بشرع الله تعالى القائل: [أَفَدِّكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُؤُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ].

أما الفيدرالية فهي ماكينة التمزيق التي يراد عبرها تمزيق السودان؛ كما بدأ ذلك بفصل جنوب السودان. والأصل في نظام الحكم في الإسلام أنه نظام وحدة وليس نظاماً اتحادياً، السيادة فيه للشرع والسلطان فيه للأمة.

ثالثاً: كذلك جاء في المادة الأولى... وتقدم الحقوق والواجبات فيها على أساس المواطنة. والحقوق والواجبات في الإسلام يحددها الشرع، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مِؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾.

رابعاً: إن التسوية على أساس هذا الدستور العلماني الذي يفصل الدين عن الحياة، إنما تخدم مشروع الكافر المستعمر في بلادنا، وتحول بيننا وبين الإسلام، ويكفي أن أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الكفر وأذنابهم في الداخل والخارج، يؤيدون هذا الدستور والتسوية على أساسه، ليمرروا مشاريعهم؛ حرباً على ما تبقى من أحكام شرعية في التشريعات والقوانين، بالتوقيع على سيداو، والتطبيع مع كيان يهود، ونهب ثروات البلاد، واستباحة أرضها.

خاتماً: إن الإسلام قد حدد نظام الحكم بأنه (الخلافة) وهي عائدة قريباً بإذن الله تعالى، وإننا ندعو إخواننا أن يعملوا معنا من أجل إقامتها؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، تقطع دابر الكافرين، وترد كيدهم إلى نحورهم، وقد بشر النبي ﷺ بأن الخلافة ستعود راشدة بعد الحكم الجبري الذي نعيش آخر أيامه إن شاء الله سبحانه وتعالى فقال: «ثُمَّ تَكُونُ مَلَكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافةً عَلَى مَنَاجِزِ الدُّبُورِ، ثُمَّ سَكَتَ» مسند الإمام أحمد.

إبراهيم عثمان (أبو خليل)

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

في بيان مشترك من حزب المؤتمر الشعبي وجماعة أنصار السنة المحمدية - المركز العام، أيّد الطرفان مشروع التسوية السياسية على الأساس الدستوري؛ الذي ابتدرته المجموعة التي انتظمت بدار نقابة المحامين، ودعيا كل القوى الوطنية للالتفاف حول هذه التسوية.. وأكد الطرفان في بيانهما على أن الحرية والشورى مبادئ ملهمة للنمو والتطور الفكري والسياسي، وأن الديمقراطية نهج معتدل لتداول السلطة سلمياً تتيح المواطنة لسائر أبناء الوطن دون تمييز أو فوارق.

ألا يعلم الإخوة الكرام في المؤتمر الشعبي، وأنصار السنة المحمدية - المركز العام، أن الأساس الدستوري الذي أيّده، ودعيا الآخرين للالتفاف حول التسوية على أساسه، أنه دستور علماني خالص؛ أساسه فصل الدين عن الحياة والسياسة؟!!

فإن كانوا لا يعلمون، فإننا في حزب التحرير/ ولاية السودان ومن باب النصيحة، نبين الحقائق الآتية حول الدستور المذكور (دستور اللجنة التسييرية لنقابة المحامين):

أولاً: لم يُقم هذا الدستور على العقيدة الإسلامية التي هي عقيدة أهل السودان، وإنما قام على الأساس الغربي في وضع الدساتير؛ وهو فصل الدين عن الحياة، وبالتالي فصله عن السياسة، وهذا أساس باطل، وما بُني على باطل فهو باطل، يقول الله عز وجل: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

ثانياً: نصت المادة الأولى في هذا المشروع الدستوري على أن السودان دولة ديمقراطية فيدرالية، تتعدد فيها الثقافات والإثنيات واللغات والمذاهب والأديان.

والديمقراطية هي نظام كفر، تجعل السيادة للشعب لا للشرع، فيحرم أخذها، أو الدعوة إليها، وهي نظام يقوم على إعطاء حق الله تعالى في

تلك هي نظرتهم للعالم:

استعلائية رأسمالية وإفلاس قيمي وحضاري لا حدود له

عبد الخالق الجبالي
وبقية العالم أدغال» لان أقوالهما تنبع من مبدأ واحد وهو المبدأ الرأسمالي مبدأ الإجماع والاستعمار... ولا ننسى أن أوروبا في هذه الأيام العصبية عليها بسبب شح مصادر الطاقة من روسيا وارتفاع الأسعار واحتقان الشارع الأوروبي تبحث عن حل للخروج من هذه الأزمة عبر التصريحات العنصرية الاستعمارية التي أصبح الساسة الغربيون يصرحون بها دون خجل أو استحياء. وقد شهد شاهد من أهلها شهادة تفضح ما بصدورهم من حقد وبغضاء أصدلت ارتباطهم بالمبدأ الرأسمالي الذي تحمله هذه الدول بفكرته العفنة النتنة التي انتهى أجلها ولم تعد صالحة للاستهلاك وطريققتها الإجرامية الدموية التي تقتات على مص الدماء وقتل الملايين من الناس على أساس أنهم قرود يعيشون في الأدغال وان أوروبا كما صرح هذا الحاقد جوزيب بوريل (أوروبا حديقة وبقية العالم أدغال)..

نسأل الله العلي العظيم أن يعيننا على تحطيم المبدأ الرأسمالي الاستعماري وتحرير الأمة الإسلامية ورفع راية الخلافة خفاقة فوق كل راية برحمته ووعده وعزته سبحانه وتعالى.

يقول سبحانه وتعالى: «إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يُذَبِّحْ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (4) * وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5) * وَنَمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (6)»

إملاءات وضغوط أمريكية لقبول دستور نقابة المحامين في السودان

مجدي صالحين

الحكم الشرعي في هذا التدخل؟ وهل يجوز للكفار أن يتحدثوا مع المسلمين في أمور الحكم والسياسة ويرشدوهم لما يرونه من حلول؟!!

إن الحكم الشرعي هو حرمة الاستعانة بالكفار أو السماح لهم بالتدخل في أمور المسلمين لأن تدخلهم بهذه الطريقة يجعل لهم سلطاناً علينا والله سبحانه وتعالى يقول: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا] كما بيّن الله أنهم لا يريدون لنا خيراً، قال سبحانه: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾. كما أن النبي ﷺ نهانا أن نشاورهم في أمورنا فقال: «لَا تَسْتَشْرِبُوا بَنَاتِ الْمُشْرِكِينَ»، قال الحسن بن أبي الحسن: أي لا تشاوروهم في أموركم. فكيف إذا كان الأمر ليس مجرد مشاورة وإنما هم من يملون علينا ويلزمونا بأحكامهم التي ينفذها ويطلبها علينا من ارتضوا أن يكونوا عملاء للغرب الكافر المستعمر؟!!

المتتمثلة في الحكام والسياسيين سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، الذين يتهاكون لتحقيق مصالحها. فأصبح الصراع بيننا وواضحاً، وصارت الإملاءات والتوجيهات متداولة بين الناس - كما جاء في فحوى هذا الخبر - وهذا يدل على اشتداد الصراع بين الدول الاستعمارية للهيمنة على ثروات البلاد وتحقيق مصالحها التي تتناقض مع مصالح أهل البلد، فهذا الصراع هو السبب الأساسي لما آلت إليه الأوضاع في السودان، بل والبلاد الإسلامية بصورة عامة، من ضنك في العيش وفقدان للأمن وإذلال للناس وغياب للدولة التي ترعى شؤونهم.

وهذا التدخل السافر في شؤوننا أظهر حتى لعامة الناس أن حكامنا هم مجرد موظفين ينفذون الأوامر التي تأتيهم من الدول الاستعمارية الكبرى عبر ما يسمون بالمبعوثين والسفراء والمسؤولين.

هذا هو الواقع في السودان وباقي بلاد المسلمين، فما هو

الخبر:

كشف مبارك الفاضل المهدي رئيس حزب الأمة، عن أن مني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور، رفض إملاءات أمريكية بقبول دستور نقابة المحامين. (تاق برس 2022/10/15).

التعليق:

قال مبارك الفاضل بحسب تدوينة على صفحته الرسمية، السبت، إن مناوي رفض إملاءات المسؤول الأمريكي الذي طلب منه عبر الهاتف قبول الدستور المستورد والانضمام إلى المجلس المركزي.

إن المتتبع للصراع الدائر في السودان يدرك جليا حقيقة وطبيعته، وأن الدول الاستعمارية هي المحرك للدمى

فرنسا تأكل صنم الديمقراطية كلما اقتضى الأمر

نذير بن صالح

الخبر:

قررت رئيسة الحكومة الفرنسية إليزابيث بورن الأربعاء، تفعيل البند الدستوري 3-49 لتمرير الجزء الأول من ميزانية سنة 2023 دون تصويت برلماني. فيما وصفت القوى اليسارية المعارضة في الجمعية الوطنية القرار بـ«غير الديمقراطي»، وطرحت توجيه لائحة سحب ثقة من حكومة بورن. وأكد موفد فرانس 24 إلى الجمعية الوطنية عبد الله ملكاوي، أن النواب المساندين للحكومة اعتبروا من جهتهم أن القرار كان اضطرارياً، في ظل رفض المعارضة منذ البداية تمرير أي بند من قانون الميزانية. (فرنسا 24)

التعليق:

تنص الفقرة 3 من المادة 49 من الدستور الفرنسي على أنه «يجوز لرئيس الوزراء، بعد مداوات من مجلس الوزراء، أن يتحمل مسؤولية الحكومة أمام المجلس الوطني بشأن التصويت على تمويل مشروع قانون أو بشأن تمويل الضمان الاجتماعي».

وهكذا تسمح هذه المادة من الدستور للحكومة باعتماد مشروع قانون دون الخضوع لتصويت النواب. ويستلزم استخدامه التعليق الفوري للمناقشات في المجلس الوطني. ثم يُحال النص إلى مجلس الشيوخ، الذي يمكن أن تسعى أغليته على اليمين للتأثير من خلال التصويت على تعديلاته. وقد لجأت الحكومة لاعتماد هذا المخرج نظراً لعدم حصول حزب رئيس فرنسا ماكرون على الأغلبية الساحقة في الانتخابات التشريعية الأخيرة وبالتالي فإن هذا يُضعف من قدرة الحصول على الأغلبية حين التصويت على المشاريع.

إن الديمقراطية التي يُنظر لها الغرب ويتشددّ بها تقوم على حكم الشعب، ونظراً لاستحالة تحقيق ذلك عملياً، اعتمدوا على التصويت بالأغلبية لتشريع القوانين، ولكن في المقابل، نرى أن فرنسا سنت بنداً دستورياً يضرب عرض الحائط بفكرة التشريع بأغلبية الأصوات وبالتالي هو بند يناقض أصل الديمقراطية. وقد اعتمدت فرنسا على هذا البند أكثر من مرة سابقاً ويُرَجَّح أنها ستعتمده في قوانين قادمة نظراً لعدم وجود الأصوات الكافية لتمرير بعض التشريعات.

لقد عودتنا فرنسا على مخالفتها المتكررة لمبادئ الرأسمالية، خاصة إذا كان الأمر سيؤثر على مصالحها أو يكون لصالح المسلمين، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر محاربتها ومحاصرتها وتضييقها على النساء المسلمات اللاتي يرتدين اللباس الشرعي. وهكذا فإن فرنسا تأكل صنم الديمقراطية كلما اقتضى الأمر.

للصوص الحكوميين.

لقد كان حرياً بالحوثيين ألا يستندوا إلى دستور وقوانين ولوائح من سبقهم من حكام السوء، ولا يرضوا بأقل من طرد جميع الشركات النفطية العاملة في اليمن، ويلغوا عقودها الباطلة شرعاً، القائمة على تملك حصة في الحقول النفطية. فالنفط في الإسلام ملكية عامة لا يجوز تحويله إلى ملكية دولة أو ملكية خاصة لأهله، فما بالك بتملكه للشركات النفطية الأجنبية الغربية الاستعمارية؟!

من هنا تأتي جدية أن يعمل المسلمون على إقامة كيان سياسي لهم يحكمهم بالإسلام ويجمعهم ويرزقهم عندهم الحدود التي صنعها الغرب صاحب تلك الشركات النفطية، وليس أمامهم سوى إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

إن واقع حال الشركات النفطية العاملة على استكشاف وإنتاج وتسويق النفط في اليمن، مثل بقية حال البلاد المنتجة للنفط في العالم، يذهب 51% من قيمته لصالح تلك الشركات، يضاف إليها قيمة تكلفة الإنتاج لصالح الشركات المنقبة بمبالغ طائلة تُقدَّرُها تلك الشركات. ثم إن تلك الشركات تصبح مؤثرة في القرار السياسي للبلاد التي تعمل فيها، نظير اعتماد تلك البلاد في ميزانياتها على نسب تقترب من 100%، فيصبح أمر البلاد مرهوناً بمدى ما تقدمه تلك الشركات للخزينة العامة لأنظمة الحكم فيها. أما حصة الأنظمة من عائدات النفط، فإنه مقسم لثلاثة أثلاث: الثلث الأول يذهب نظير شراء أسلحة لحماية تلك الأنظمة في معترك المتغيرات السياسية، ويقع الثلث الثاني في البنوك الغربية لتشغيل اقتصادياتها، فيما يعود الثلث الأخير للخزينة العامة بعد أن يمر على أيدي

النفط في اليمن بين الأمس واليوم والحال الذي يجب أن يكون عليه

كتبه: م. شفيق خميس



نفطية أمريكية متخفية بمظهر آسيوي كوري وإندونيسي - للتنقيب عن النفط في الأحواض الرسوبية في القطاعات المطروحة للتنقيب عن النفط - استُبدِعت في السابق من الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في القطاعات النفطية المطروحة من وزارة النفط بصنعاء.

توجيه خطابات تحريرية حوثية للشركات النفطية العاملة في اليمن، يشبه استهداف شركة أرامكو النفطية السعودية بعدد من الهجمات العسكرية، التي أوقفتها الهدنة منذ 2 نيسان/أبريل الماضي. لكن هل الوقت اليوم يسمح بتكرار سيناريو الهجمات العسكرية نفسه ضد الشركات النفطية الأوروبية داخل اليمن؟ هذا ما سنتبته الأيام القادمة.

مع أن وجود النفط في اليمن يعود إلى بدايات القرن المنصرم «إبان بقاء اليمن في كنف الخلافة العثمانية»، تلتها أعمال استكشافية عنه في الصليف على شواطئ البحر الأحمر، تُوِّجَتْ بحفر بئر استكشافية فيه، وقد حضر إلى الصليف في 1928م كرين نجل الدبلوماسي الأمريكي المشارك في تسويات نهايات الحرب العالمية الأولى. تلاه حفر بئر استكشافي في ثمود بحضرموت في 1960م من شركة بان الأمريكية، فيما أعلن الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن عن وجود النفط بعرض البحر في بئر شرمة بالقرب من المكلا بمحافظة حضرموت. إلا إن استكشاف النفط وإنتاجه بمحافظة مأرب، قد قامت به في 1984م شركة هنت الأمريكية المملوكة لأسرة بوش، وفي محافظة شبوة بعد أحداث 13 كانون الثاني/يناير 1986م من الروس، ثم في حضرموت والمهرة. ومن المتوقع عودة الاستكشافات النفطية في الصليف من الشركات الأمريكية، منذ وصول الحوثيين صنعاء في 2014م.

تقدر كمية النفط في عموم القطاعات النفطية المنتجة مليون برميل يومياً، ما عدا الغاز الذي يكون مصاحباً للنفط وكانت الشركات تحرقه في الجو بموافقة النظام القائم، إلا أن أهل اليمن يعانون من اتساع رقعة الفقر، واستغلال الأمم المتحدة والمنظمات الغربية الدولية المشبوهة لهذا الملف، لتوسيع تدخلاتها في اليمن، وتوجّه إليهم المعونات الدولية، ويدفع اليمن تجاه طلب القروض من البنك وصندوق النقد الدوليين، اللذين يشتركان مع الشركات النفطية الأجنبية بهدف شراء أصول اقتصادية في اليمن وعلى رأسها القطاعات النفطية، بحجة استيفاء القروض المقدمة له منها، وعجزه عن سدادها!

أعلنت اللجنة الاقتصادية العليا للحوثيين عبر بيان لها في 05/10/2022م، أنها قامت بتحرير مخطبات نهائية لجميع الشركات النفطية المحلية والأجنبية العاملة في مجالات النفط المختلفة الإنتاجية من حقول النفط، والناقلة له إلى عرض البحر استعداداً لتصديره، والعاملة على تسويقه وبيعه في الأسواق العالمية، بالتوقف عن ممارسة جميع تلك الأعمال نهائياً. وقالت اللجنة الاقتصادية (تأسست في 2018م برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون التنموية والاقتصادية حسين مقبولي الأهدل، يقوم بأعمال رئيس اللجنة الآن محافظ بنك صنعاء هاشم إسماعيل)، قالت «إن عملها هذا جاء كإجراء قانوني يستند إلى الدستور والقوانين اليمنية النافذة، التي تلزم بحماية وصيانة الثروات الوطنية، بالاستناد إلى اتفاقيات المشاركة التي أقرها مجلس النواب، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذات الصلة». فماذا وضع الحوثيون أهدافاً يسعون لتحقيقها من وراء القيام بهذه الخطوة؟ وماذا كان واجباً عليهم أن يقوموا به؟

في البداية نقول إن عبد الملك الحوثي في ختام خطابه في الذكرى السنوية الثامنة لـ 21 أيلول/سبتمبر المنصرم، قد خاطب الشركات النفطية لوقف أعمالها في اليمن، في ظل الحرب والحصار، خصوصاً أن العائدات النفطية والغازية لم توجه لصف مرتبات موظفي القطاع الحكومي المتوقفة منذ العام 2017م، ورددها بعده مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، وبعده التفتتها اللجنة الاقتصادية العليا، وبادرت توجيه الخطابات للشركات النفطية العاملة في اليمن.

يريد الحوثيون من وراء القيام بهذا العمل السياسي أن يضعوا الملف الاقتصادي على جدول أعمال البحث في المفاوضات القادمة برعاية دولية غربية، بعد أن لمسوا استبعاده في جولات المباحثات السابقة. ليستبعدوا تبعات تردي حالة الناس المعيشية في ظل انعدام الرواتب، الضارة بهم، وإدراج أتباعهم المدنيين والعسكريين في كشوفات المرتبات. والمضي قدماً في ترسيخ حكمهم في صنعاء، وبيوافق الحوثيون على صرف رواتب الموظفين الحكوميين، وفق آلية إشرافية واضحة ومتفق عليها من الأمم المتحدة، وفق قرار مجلس الأمن 2451.

كما يهدف الحوثيون من وراء القيام بذلك العمل، بعد أن انفردت عدن بجميع القطاعات النفطية المنتجة للنفط والغاز في مأرب وشبوة وحضرموت والمهرة، الضغط على الشركات النفطية الأوروبية العاملة في اليمن والحصول على إتوات من الشركات النفطية العاملة في اليمن مقابل استمرارها في العمل «تحت مسمى إعادة صياغة إبرام الاتفاقيات مع الشركات النفطية العاملة في اليمن»، نظير التلويح الخفي لها بإدخال شركات

نظرة على الحرب الروسية الأوكرانية

د. محمد الطمیزی

الخبر:

التطورات الأخيرة في الحرب الروسية الأوكرانية.

التعليق:

تدخل الحرب الروسية الأوكرانية شهرها التاسع دون أن تحصل روسيا على مبتغاها منها، بل على العكس تماماً، انتكس جيشها انتكاسات متتالية جعلت منه أضحوكة وحديث سخريه أمام العالم كله، ونقول بخصوص هذه التطورات ما يلي:

- روسيا لا تحارب أوكرانيا فقط بل تحارب دول الغرب؛ أوروبا وأمريكا، التي تمدها بالأسلحة المتطورة والدعم اللوجستي والمعلومات الاستخباراتية بل حتى تدريب جيشها.

- لقد نجحت أمريكا بالهيمنة الكاملة على أوروبا وقرارها السياسي وزجت بها عميقاً داخل قفص الناتو والسيطرة الأمريكية وربطت مصيرها بها.

- دلت الأحداث الأخيرة أن الروس يتمتعون بغباء سياسي لا مثيل له؛ فبالرغم من هزائمهم المتتالية في المجال العسكري والسياسي ما زالوا يلهثون وراء أمريكا أو قل عملاء أمريكا كأردوغان مثلاً فتراهم يسطرون إنجازات لأردوغان مع علمهم أن تركيا هي التي أمدت أوكرانيا بالطائرات المسيرة التي قتلت من الروس ما قتلت، بل أكثر من ذلك يريد بوتين أن يجعل تركيا مركزاً لضخ وتوزيع الغاز إلى العالم.

- صحيح أن أمريكا قلبت لروسيا ظهر المجن وعزمت على إسقاطها من قائمة الدول العظمى بعكس أوروبا التي ما زالت تبقي طرف الشباك مفتوحاً لروسيا، وإن قل هذا بعد تفجير خط أنابيب الغاز نورث ستريم واحد واثنان، إلا أن ذلك لا يعني أن أمريكا تريد القضاء على روسيا قضاءً مبرماً، ولن تسمح بذلك؛ لأن وجود روسيا قوية إقليمية مصلحة استراتيجية لأمريكا كي لا تتحرر أوروبا من هيمنتها أبد الدهر.

- أمريكا تطيل أمد الحرب ولن تنهيها إلا بعد أن تحقق منها ما تريد من مصالحها السياسية والاقتصادية، لذلك لا حل لبوتين إلا أن يوسع الحرب ولربما تنقلب حرباً عالمية أو أن ينصاع لما تريده منه أمريكا.

- من الواضح أن التطورات الميدانية للحرب في أوكرانيا لا تؤثر كثيراً على نهاية الحرب لأن ذلك مربوط بتحقيق الأهداف المرجوة منها.

- كلما صعدت روسيا من استعمالها لأسلحة جديدة في الحرب أو ضربها لأهداف جديدة نوعية في أوكرانيا، يدفع ذلك الغرب لرفع مستوى تسليح أوكرانيا لمواجهة ذلك.

- أوروبا تدفعها أمريكا لدعم أوكرانيا عسكرياً واقتصادياً، كيف لا وأوكرانيا تدافع عن كل البيت الأوروبي، فلو سقطت أوكرانيا لتمادى الدب الروسي ولسال لعبه لغيرها؛ لذلك فإن بوتين وروسيا في ورطة ومأزق.

- إن الغرب والشرق لا يعنيه إلا مصالحهم ولا يقيمون وزناً للإنسان أو الإنسانية؛ فلا قيم عندهم سوى المادية البحتة، أما الإسلام فإنه دين يحق الحق ويبطل الباطل، ندعو الله أن يعجل بقيام دولة الخلافة الراشدة فهي ملاذ البشرية جمعاء من ظلم وظغيان الشرق والغرب.

حدث مالي في بريطانيا

(مترجم)

د. عبد الله روبين

الخبر:

"صباح الجمعة 14 أكتوبر، استدعي وزير الخزانة البريطاني، كواسي كوارتنج، قبل يوم واحد للعودة إلى لندن من أمريكا مباشرة إلى داوونينج ستريت، حيث أعفي من مهامه. وجاءت هذه الخطوة بعد ثلاثة أسابيع من إعلان كوارتنج عن ميزانية مصغرة مثيرة للجدل مليئة بإجراءات خفض الضرائب غير الممولة التي أدت إلى انهيار الأسواق المالية. في مرحلة ما، انخفض الجنيه إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ عقود". وتابع تقرير سي إن إن: "إن رحيل كوارتنج، مع ذلك، لا يعني أن تروس خرجت من الغابة. كانت سياسات السوق الحرة منخفضة الضرائب التي أعلن عنها كوارتنج هي تماماً التذكرة التي ركضت تروس على أساسها لتصبح رئيسة للوزراء".

التعليق:

كانت ليز تروس قد شغلت منصبها بعد 39 يوماً من تخلص الحزب المحافظ من مهرجه السابق رئيس الوزراء، بوريس جونسون. والآن، تواجه رئيسة الوزراء الجديدة مشكلة بسبب الاضطراب الاقتصادي الناجم عن الميزانية المصغرة، والمعروفة باسم "الحدث المالي"، الذي تم تقديمه في غضون أيام من توليها منصبها. وفي بيان موجز بعد إقالة مستشارها، قالت: "لقد ذهبت أجزاء من ميزانيتنا المصغرة إلى أبعد من ذلك وأسرع"، ومع ذلك قالت إنها لا تزال "مصممة تماماً على رؤية ما وعدت به، رؤيتنا تحقيق نمو أعلى وأكثر ازدهاراً في المملكة المتحدة رغم العاصفة التي نواجهها".

كان من المقرر أن تمول التخفيضات الضريبية الكبيرة المزعومة للميزانية المصغرة عن طريق زيادة الاقتراض، وكان من شأن ذلك أن يرفع أسعار الربا. ما تبع ذلك كان أن صناديق التحوط تراهن على الجنيه وتحقق أرباحاً كبيرة بينما انخفضت قيمة العملة البريطانية إلى مستويات تاريخية واضطر بنك إنجلترا للتدخل من أجل تحقيق التوازن في أسواق السندات، والتي تحدد تبعات لاقتراض الحكومة للمال. ومنذ ذلك الحين، تم إلغاء بعض التخفيضات الضريبية الموعودة واستمرت تروس في تغيير السياسة بعد طرد كوارتنج وقالت: "نحن بحاجة إلى التحرك الآن لطمأننة الأسواق"، بينما عكست هدف الميزانية المصغرة لإلغاء الزيادة المخطط لها في ضريبة الشركات.

وسئلت عن سبب استمرارها كرئيسة للوزراء عندما كانت الميزانية المصغرة الكارثية هي خطتها بقدر ما كانت خططها لكوارتنج واعتبرت أنها نفذت جزءاً كبيراً من تعهداتها الانتخابية بخفض الضرائب وتحفيز النمو. لم تغرس إجاباتها الثقة في قيادتها. إن عدم الكفاية كان واضحاً في الإعلان عن تغييرات كبيرة في الميزانية دون توضيح كيفية تمويل التخفيضات بشكل صحيح، متبوعاً بالتحويلات القسرية التي أعقبت اضطراب السوق الذي نتج عنه وضعها وحزبها في مأزق. ومع ذلك، هناك أسئلة أخرى لطرحها هنا.

لسبب واحد، ما الذي حدث لبريطانيا وهي تكافح للعثور على رجال دولة يمكنهم قيادة البلاد بذكاء في الداخل وبشكل مستقل على المسرح العالمي؟ ومن ناحية أخرى، بغض النظر عن سوء التقدير الاقتصادي الكلي والسياسي للميزانية، فإن عدم الاستقرار الشديد الذي تعاني منه الاقتصادات القائمة على الربا في الغرب يستمر في معاقبة الفقراء على حساب الأغنياء. كانت الميزانية نفسها تفضل الأثرياء على الفقراء، وحققت صناديق التحوط التي زادت من عدم الاستقرار أرباحاً كبيرة للأثرياء على حساب الفقراء في غضون ساعات. وعدت تروس بالسعي لتحقيق النمو، ولكن باستخدام وسائل جديدة. إذا نجحت، مع مستشارها الجديد، جيريمي هانت، فإن المسيرة الحثيثة نحو جعل الأغنياء أكثر ثراءً ستستمر بينما يمكن لمعظم الناس أن يتطلعوا، في أحسن الأحوال، إلى شتاء بارد ومكلف في الأشهر المقبلة، وفي أسوأ الأحوال، تعميق الاضطرابات الاقتصادية، وسياسة الناتو المتمثلة في تحجيف عدوها القديم روسيا من خلال الحرب في أوكرانيا التي تقترب بشكل أكثر خطورة من كارثة نووية.

تركيها تدخل نفسها

بين روسيا وأوروبا

في الشهر الماضي فقط تعرضت خطوط الأنابيب الروسية التي تزود أوروبا بالغاز للتخريب. وفقاً لتقرير بي بي سي في ذلك الوقت:

«تم إغلاق نورث ستريم 1، أكبر خط أنابيب غاز روسي إلى أوروبا، إلى أجل غير مسمى بعد العثور على عدد من التسريبات فيه وخط أنابيب مواز، نورث ستريم 2».

وفي حين أقلت أمريكا باللوم على روسيا في التخريب، فمن المرجح أن يكون المخرب هو أمريكا نفسها. ولم تكن روسيا بحاجة إلى إتلاف خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الذي توفره هي نفسها. إذا أرادت منع الغاز عن أوروبا، فيمكنها ببساطة إيقاف الإمدادات.

وفي الواقع، لم ترغب روسيا في وقف الإمدادات لأنها تعتمد بشكل كبير على عائدات النقد الأجنبي من عملاتها الأوروبية، الذين كانوا يعتمدون أيضاً اعتماداً واضحاً على الغاز الروسي الرخيص والوفير لتلبية احتياجاتهم من الطاقة. والآن، تسعى روسيا وأوروبا إلى استعادة هذا العرض، ولكن من خلال تركيا. ووفقاً لوكالة أسوشيتد برس:

قال الرئيس أردوغان يوم الجمعة إن تركيا وروسيا أوعزتا إلى سلطات الطاقة في كل منهما بالبدء فوراً في العمل الفني على اقتراح روسي من شأنه أن يحول تركيا إلى مركز غاز لأوروبا.

وطرح الرئيس الروسي بوتين فكرة تصدير المزيد من الغاز عبر خط أنابيب الغاز تورك ستريم الذي يمتد تحت البحر الأسود إلى تركيا بعد توقف شحنات الغاز إلى ألمانيا عبر خط أنابيب نورث ستريم في بحر البلطيق.

وقال أردوغان إن سلطات الطاقة الروسية والتركية ستعملان معاً لتحديد أفضل موقع لمركز توزيع الغاز مضيافاً أن منطقة تراقيا التركية المتاخمة لليونان وبلغاريا تبدو أفضل موقع.

ونقل عن أردوغان قوله «بالتعاون مع السيد بوتين، أوعزنا إلى وزارة الطاقة والموارد الطبيعية والمؤسسة المعنية على الجانب الروسي بالعمل معاً». و«سيقومون بإجراء هذه الدراسة، أينما كان المكان الأنسب، نأمل أن ننشئ مركز التوزيع هذا هناك».

ومن الواضح أن تكليف أردوغان، وهو موال لأمريكا وملتزم كوسيط في الإمدادات بين روسيا وأوروبا، من شأنه أن يجعلهما يعتمدان على الامتثال التركي، وبالتالي تزويد أمريكا، بقبضة قوية على منافسيها من القوى العظمى.

بإذن الله سبحانه وتعالى ستطبخ الأمة الإسلامية قريباً بحكامها العملاء الذين يخدمون مصالح الغرب المستعمر بدل مصالحها، وتقيم دولة الخلافة على منهاج النبوة التي توحد بلاد المسلمين، وتحرر أراضيهم المحتلة وتحمل نور الإسلام إلى العالم أجمع. كما ستعمل على مواجهة القوى العظمى، وستعيد العالم إلى السلام العام والازدهار الذي كان قائماً خلال الألف عام التي كان الإسلام فيها مهيمناً على العالم.

إعلان الجزائر هدفه بث الروح في مشروع أمريكا الاستعماري المتمثل بحل الدولتين

كتبه: د. مصعب أبو عرقوب

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

وقعت الفصائل الفلسطينية الخميس 13/10/2022م في الجزائر اتفاق مصالحة تلتزم بموجبه إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون عام، حسبما أفاد المشاركون بعد يومين على لقاءات جمعت بينهم، واتفقت الفصائل الـ14 المشاركة ومن بينها حركة حماس وفتح على وثيقة إعلان الجزائر، ووقعها بالأحرف الأولى رؤساء الوفود أمام كاميرات التلفزيون.

إن النظام الجزائري الذي دعا السلطة الفلسطينية وتلك الفصائل لهذا اللقاء، هو جزء من النظام السياسي الرسمي العربي، تابع عميل للغرب المستعمر، يقوم بما تمليه عليه الخطط الاستعمارية، لذلك فالورقة الجزائرية لا تخرج عن الرؤية الاستعمارية للمنطقة، وعلى رأسها رؤية أمريكا، فالمقصود منها هو إحياء منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وبث الروح فيهما من جديد لتأكيد التنازل عن جل الأرض المباركة لكيان يهود من خلال حل الدولتين. والسلطة الفلسطينية هي الأداة الفعالة لتحقيق ذلك، وجمع هذه الفصائل جاء لجعلها جزءاً من ذلك المشروع، وضمن هذا الإطار يتحرك النظام الجزائري ولا يخرج عنه مثله مثل غيره من الأنظمة العميلة للغرب.

والسياق الأمريكي الذي تحبس الأنظمة نفسها فيه يشكل أساس تحركاتها ومبادراتها وتصريحاتها واجتماعاتها وحواراتها، فأمریکا ترى في الشرق الأوسط مخزناً للثروات، وقواعد عسكرية تركز وجودها في بلادنا، وتسعى لحشد هؤلاء العملاء في صف واحد ضمن كتيبة متجانسة في حربها أمام روسيا، وتهديدها للصين لتبريد جميع الملفات في المنطقة ليصبح ذلك المخزن الكبير من الثروات جاهزاً في أي وقت لتنهبه دون التشويش في بعض نزاعات هنا أو هناك.

فأمريكا فرضت حلاً بين لبنان وكيان يهود لترسيم الحدود البحرية في اتفاق سياسي يتعدى الاعتراف والتطبيع إلى شراكة اقتصادية، وحلت معظم المشاكل بين الأنظمة التي كانت مفتعلة أساساً، فتصالح النظامان القطري والمصري، والنظام السعودي ودول الخليج، وصنعت تهدئة بين الحوثيين والنظام السعودي، وبأمرها تم تبادل السفراء بين تركيا وكيان يهود.

وأمريكا تريد تبريد هذه المنطقة، وفي هذا السياق تأتي جهودها لتبريد قضية الأرض المباركة عبر ما يسمى المصالحة، من خلال إعادة تدوير منظمه التحرير ومسرحية الانتخابات التشريعية الرئاسية وكل هذه الملفات المزيفة التي لا تعني إلا إحياء مشروعها حل الدولتين. ذلك المشروع الذي لا تنكر السلطة أنه هو أفقها السياسي، فهي تعلن تمسكها به، وأنها تعترف بكيان يهود الغاصب وأن رؤيتها النهائية هي التعايش معه، وتشتترط على الفصائل في بعض بنود المصالحة أن ترتضي بالقرارات الدولية وذلك يعني الرضا بحل الدولتين والاعتراف بكيان يهود.

فالسلطة الفلسطينية ليست جبهة لتحرير فلسطين وهي مصرّة على خدمة المشروع الأمريكي المتمثل بحل الدولتين،

ومن يريد مشاركتها لا بد له أن ينسلخ من مبادئه وينخرط معها في تنفيذ خطط أمريكا في تثبيت كيان يهود وإعطائه جل الأرض المباركة، وهنا تكمن الخطورة فيما يطلق عليه مصالحة! فهي واقعية مشاركة سياسية ومحاصصة فصائلية.

محاصصة على الطريقة الأمريكية في العراق ولبنان، فأمریکا صنعت نموذجاً للنظام السياسي هناك تريد استنساخه في فلسطين لتقسيم المقسم وتفتيت البلاد وجعلها ضعيفة هشّة متهالكة حتى تستفرد بكل فئة من الفئات، وتجعلها ضعيفة تابعة لها، فكانت نتيجة تلك المحاصصة الطائفية أن أصبحت البلاد عبارة عن كعكة تتقاسمها الفئات والفصائل المنخرطة في المشروع الأمريكي، ووصل الأمر إلى حالة من البؤس والفساد المستشري أخرج الشعوب في العراق ولبنان في ثورة في وجه تلك الطبقة الفاسدة العميلة لأمريكا التي تكرر نفسها بانتخابات وبدون انتخابات، وتنتج المحاصصة السياسية نفسها، التي جعلت البلاد أسيرة للمستعمر الأمريكي ونهباً للمتخاصمين.

متخاصمون طائفيون في لبنان والعراق تريد أمريكا استنساخهم في فلسطين عبر محاصصة فصائلية تطلق عليها (مصالحة)، فما نتج عن اجتماعات الجزائر هو القالب ذاته الذي تصنعه أمريكا لتفتيت البلاد بين المتخاصمين، فتنشغل الفصائل في تقاسم الوزارات والوظائف والامتيازات في سلطة لا سيادة لها إلا على الورق؛ لتصبح قضية فلسطين عند تلك الفصائل المتخاصمة مجرد كعكة تتنافس وتتصالح على تقاسمها! ولا يغيب عن أحد أن هنالك قطاعات ووظائف وأجهزة واحتكارات تجارية في السلطة الفلسطينية مقسمة حسب الأحزاب والفصائل التابعة لمنظمة التحرير.

فالمحاصصة الفصائلية وإن غلفت بغلاف المصالحة تجعل من الأرض المباركة مزرعة تتقاسمها شردمة منتفعة من المشروع الأمريكي ومنخرطة في تنفيذ مخططات أمريكا. وهذا هو مفتاح الدخول لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

هذه هي السلطة الفلسطينية وكل خطوة باتجاهها هي انحراف في المشروع الأمريكي وركون للظلمة ومهلكة، والله سبحانه وتعالى يقول: [وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَسْئَلُوا النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ]، فالمسألة يقيناً محسومة؛ من يركن إلى الظلمة لن يُنصر، وما بني على باطل فهو باطل، فكيف بمن يركن إلى أمريكا وأدواتها ومشروعها؟! فهو يقيناً لن ينصر، بل سيصبح أداة طيعة بيد أمريكا في محاولتها لتصفية قضية فلسطين.

لكن قضية فلسطين ستبقى أكبر من هؤلاء جميعاً، فهي قضية الإسلام والأرض المباركة، قضية أمة عظيمة ترنو عيونها لتحرير الأرض المباركة ورفع راية الإسلام على مسرى الرسول ﷺ، فهي أكبر بكثير من أمريكا وعملائها وأدواتهم الفصائلية والطائفية، أكبر من السلطة الفلسطينية، أكبر من كل هؤلاء الأقزام.

ولن تستطيع أمريكا بمشروع حل الدولتين تصفيتهما أو تبريدها، فالحل الحتمي والجذري هو تحريرها من يهود، كما حررتها الأمة الإسلامية من قبل من الصليبيين. فالأمة موعودة بالنصر وهي تحت الخطأ نحو الخلافة على منهاج النبوة لتقتلع الاستعمار الغربي ومشاريعه وعملاءه من بلادنا وترفع راية العقاب على المسجد الأقصى، إن ذلك على الله يسير.

لا يوجد شيء يمكن أن يبرر التقارب والتطبيع مع نظام مجرم سفاح كنظام بشار

أعلنت حركة حماس، اليوم الثلاثاء، أن وفداً قيادياً منها سيزور العاصمة السورية دمشق، غدا الأربعاء، في أول زيارة رفيعة المستوى منذ أن غادرت دمشق قبل أكثر من 10 سنوات، وكانت قد أعلنت حماس في 15 أيلول/سبتمبر الماضي، أنها مستمرة في تطبيع علاقاتها مع النظام السوري. وذكرت، في بيان حينها، أن هذا القرار يصب في خدمة الأمة وقضاياها العادلة، وفي القلب منها قضية فلسطين، لا سيما في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة. (الجزيرة_نت)



لا شك أن الحديث عن التقارب والتطبيع مع نظام الأسد يعني التطبيع والتقارب مع نظام مجرم سفاح، فتك بالمسلمين وما زال، وحارب الإسلام وما زال، وهجر الملايين وما زال، واستباح الحرمات وهتك الأعراض وما زال، ووالى الكافر المستعمر وخدم الأعداء وما زال، ودمر البلاد وأفقر العباد وما زال،... فهو حديث عن تطبيع مع نظام تكتمل فيه صفات الإجرام والفساد، نظام عدو لله ولرسوله وللمؤمنين، نظام ما زال يعلنها مدوية بأنه بعثي علماني لا علاقة له بالإسلام ولا بنظام حكمه، نظام ما زال يعلن الحرب على الله ورسوله؛ بحكمه بالكفر ومحاربه لكل دعوة تنادي بالإسلام ويحكم الإسلام، نظام ما زال سلماً على يهود وبرداً وسلاماً على جنود #الاحتلال المغتصبين لفلسطين وللجولان، نظام يوالي أمريكا رأس الشيطان في العالم ويجاهر بموالاته للروس أصحاب التاريخ والحاضر الأسود في محاربة الإسلام وقتل المسلمين.

باختصار، هو نظام من أسوأ الأنظمة الدكتاتورية في البلاد الإسلامية، ومن أشد الأنظمة عداوة للإسلام ولحملته، فأى مصلحة قد تتحقق من موالاته هكذا نظام أو التقارب معه؟!

إن الله قد أرسل محمداً ﷺ رسولاً وبعث معه شريعة فيها بيان لكل صغيرة وكبيرة يحتاجها البشر لتنظيم حياتهم وضبطها، ولم يرسلها لتكون شيئاً جميلاً ثانوياً في حياة الإنسان، ولم يتركه سبحانه ليحل ويحرم ويصوب ويخطئ ما يراه وفق هواه، بل قد جعل الانحراف ولو كان يسيراً عن شرعه ضلالاً وخسراناً مبيناً، قال تعالى: (وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)، وتوعد من يحيد عن شرعه بالضنك والعذاب فقال سبحانه: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ دِئْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى).

والله سبحانه وتعالى قد حرم موالاته الظالمين والركون أو الميل إليهم ولو ميلاً يسيراً، فقال: (وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَسْئَلُوا النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ). ونظام بشار هو من أشد الظالمين وأعظمهم جرماً، فأى مصلحة قد يراها العقل ليقدّمها على شرع الله ودستوره؟!

ثم إن الله قد فرض علينا هدم أنظمة الحكم القائمة في البلاد الإسلامية وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة بدلاً منها، فأى مصلحة قد تفضي إلى هذا الواجب؟!

إن الواجب على المسلمين، أفراداً وجماعات العمل بكل قوتهم وطاقتهم لإزالة أنظمة الضرار والاستعمار في البلاد الإسلامية وتنصيب خليفة يحكمهم بكتاب الله وسنة نبيه، وهذا لا يكون إلا وفق طريقة المصطفى ﷺ التي لم يقبل فيها تدرجاً أو تعايشاً أو تفاوضاً مع الكفر وأنظمتهم.

الديونية... الثقب الأسود

الخبر:

تتحدث بيانات الربع الأول لسنة 2022 لصندوق النقد الدولي عن ارتفاع حجم الديون الحكومية في العالم إلى مستوى غير مسبوق، مسجلة بذلك رقما قياسيا جديدا، بعدما كسرت حاجز 97 تريليون دولار، أي ما يعادل 94.4% من إجمالي الناتج العالمي.

يأتي ذلك في وقت ارتفعت فيه قيمة الديون الإجمالية العالمية التي تشمل ديون الشركات والأفراد والأسر إلى 220 تريليون دولار، أي ما يعادل 250% من إجمالي الناتج العالمي، كما تفاقم عجز ميزانيات الحكومات إلى ما يعادل 4.9% خلال العام الجاري.

كما أظهرت البيانات أن ديون الصين ارتفعت بمقدار 2.5 تريليون دولار خلال الربع الأول من سنة 2022 بينما أضافت الولايات المتحدة 1.5 تريليون دولار في الفترة نفسها.

في المقابل رجح صندوق النقد الدولي انخفاض الدين العالمي إلى ما نسبته 94.1% خلال العام المقبل.

ما هي الحكومات الأعلى ديونا سنة 2022؟

- تحتل الولايات المتحدة المركز الأول بـ31.8 تريليون دولار.
- تليها الصين بقيمة 15.5 تريليون دولار.
- اليابان بقيمة 12.9 تريليون دولار.
- فرنسا بقيمة 3.3 تريليون دولار.
- إيطاليا بقيمة 3.1 تريليون دولار.
- الهند بقيمة 3.1 تريليون دولار أيضا.
- ألمانيا بقيمة 3 تريليون دولار.
- وبريطانيا بقيمة 3 تريليون دولار أيضا.

بالنسبة للحكومات العربية:

- عربيا تجاوزت الديون الحكومية هذا العام 1.5 تريليون دولار. وتاليا الدول العشر الأكثر مديونية بالوطن العربي:
- مصر بـ409.5 مليارات دولار.
- تليها السعودية 250.7 مليار دولار
- الإمارات 158.9 مليار دولار.
- الجزائر 109.6 مليارات دولار.
- العراق خامسا 104.1 مليارات دولار.
- المغرب بديون تتجاوز 102.6 مليار دولار
- لبنان في المرتبة السابعة بقرابة 99.8 مليار دولار
- السودان ثامنا 89.4 مليار دولار.
- البحرين 51.5 مليار دولار.
- حلت سلطنة عمان في المركز العاشر 48.5 مليار دولار.

المصدر: الجزيرة

التعليق:

منذ معاهدة بريتون وودز سنة 1944م التي أرست دعائمها الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، والتي تأسست على أنقاضها منظومة مالية ونقدية عالمية تحوم حول الدولار حيث جعلت كل العملات مرتبطة بالدولار فيما يعرف بـ «قاعدة الصرف بالدولار الذهبي»، وحددت سعر الدولار بمقدار 0.88671 جرام من الذهب الصافي، ولتصبح أغلب المبادلات المالية في العالم، من مواد أولية وبتروول وغيرها من المنتجات التي تشكل عصب الحياة لا يتم تداولها إلا بالدولار، وصارت هذه العملة الأكثر طلبا وتمثل أكبر مخزون للعملات في جميع البنوك والخزائن العالمية و تستعمله معظم الدول كعملة ثانية أو حتى العملة الأولى وبالتالي لم تعد للولايات المتحدة مشكل من ناحية التمويل أو استقطاب المستثمرين ورؤوس الأموال، رغم ارتفاع ديونها إلى حد استحالة تسديدها.

«الناجعة» لتجاوز الصعوبات...

مثلا، اليونان خنقت وعتفت وطالبوا منها تسديد الديون في ظرف وجيز وكأن الدولة ستغلق بعد سنوات، في حين حجم ديون فرنسا يتجاوز مرة ونصف ضعف ناتجها المحلي وألمانيا الآن لا تستطيع إيقاف مديونيتها حتى بعد الكورونا والحرب لأن اقتصادها سينتعطل لإفلاس عديد المشاريع كبرى وصغرى ويجوع الناس وتصبح في أزمة اجتماعية وسياسية خانقة.

لهذا كانوا دائما يهددون اليونان بأن شعبها كسول ويجب أن يعمل بنشاط مثل ألمانيا وفرنسا وحقيقة الأمر هم ضغطوا على اليونان وهم يقصدون تهديد دولا أخرى مثل اسبانيا وإيطاليا لكي لا تحذو حذو اليونان، إذا السبب سياسي بحت.

من يقرض حكومات العالم؟

أمريكا المقرضون هم الأمريكيون أنفسهم كالبنك الفيدرالي والمستثمرين والصناديق الاجتماعية كذلك تقترض من اليابان لأن اليابانيين منذ القدم يدخرون أكثر مما ينفقون كذلك الصين، تعتبر من اكبر المقرضين للولايات المتحدة باعتبارها زبون حيث يشترون منها السندات الحكومية حتى لا تتوقف معاملاتهم ولا استقرار النظام النقدي لأن النقدي الصيني مربوط بالدولار.

الصين هي الآن القوة الصاعدة، هذا ما يفسر الاستفزات الأمريكية والصراع المحموم في مجال التكنولوجيا، استفادة الصين من تحرير التجارة العالمية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت مصانعها موجودة في جميع بقاع العالم مما دعم استثمارها ولكن في المقابل هناك صعود صاروخي لحجم مديونيتها هي واليابان كذلك...

الدولة الكبرى تختلف عن الدول الصغرى في التعامل مع الديون،

الدول الكبرى والصناعية ليست مضطرة لتسديد الديون على مدى قصير، عملتها قابلة للتحويل عندها بنك مركزي يقرضها ويلا يضغط عليها في تسديد الديون، لها القدرة على استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب سواء من الدول الفقيرة أو الدول المنتجة للنفط وغيرها.

عكس ذلك الدول الضعيفة وضعت بين فكي كمامة ليس لديها عملة قابلة للتحويل وكل الأموال التي تقترضها يتوجب عليها تسديدها بالعملة الصعبة والعملية الصعبة لا تأتي إلا بالصادرات أو تحويل أبنائها المقيمين بخارج البلد أو من السياحة والمستثمرين، ليس هناك حلول أكثر من ذلك ولا يمكن للبنك المركزي سوى تخزين العملة الصعبة لتسديد الديون أو طباعة مزيد من الأوراق النقدية مما يسبب في ارتفاع الأسعار وانهيار العملة. أو الالتجاء صندوق النقد الدولي بما يعني استدعاء الاستعمار ورهن البلاد ومقدراتها له.

الحل للخروج من الأزمة

بالمشاهد المحسوس نرى أن النظام الرأسمالي القائم أحاطه الفساد من جميع جوانبه، وبشهادة خبراءه يستحيل إصلاحه فلا يكون الحل من جنس هذا النظام والعمل على تغييره صار حتميا وضروريا، ونحن المسلمون عشنا في ظل الخلافة قرونا عديدة مررنا بفترات ضعف وقوة إلا أن موضع داء كان دائما معلوما وإصلاحه كان ممكنا بل يسيرا، لسبب واحد وهو أنه يستمد معالجته من الإسلام الدين الحق المقنع للعقل والموافق لفترة الإنسان.

فالعامل الآن لإقامة دولة الإسلام لأنها ستقطع مع الاستعمار وتعمل على تطبيق أحكام الإسلام في جميع المجالات ومنها المالية فيعود الذهب كأساس للعملة ويمنع الربا ويمنع كنز الأموال لتتداول بين الناس. كما ستعمل دولة الخلافة على توحيد المسلمين في كيان واحد يطبق الإسلام ويحمه إلى العالم رسالة الهدى والنور قال تعالى «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين».

في عهد الرئيس نيكسون مع بدايات سنة 1970 تم إنشاء اتفاق بين منتجي النفط أوبك وبين إدارة الولايات المتحدة ووفقا لهذه الاتفاق «بأن أي برميل نفط يشتري أو يباع في السوق العالمي يجب أن يتم استخدام الدولار كعملة أساسية للمبادلات النفطية وأن أي دولة في العالم التي تريد الحصول على النفط عليها أولا استبدال عملتها المحلية لصالح الدولار التي لا يكلف طباعته دون غطاء للذهب أكثر من 5 سنتات للدولار الواحد وأصبح هذا الأساس يعرف بالبتر ودولار.

ثم في مرحلة لاحقة جاء خطاب نيكسون الشهير سنة 1971 بإعلان الولايات المتحدة تعويم الدولار أي فك ارتباطه بالذهب في نقض صريح لاتفاقية 1944، حتى حلفائها الأوروبيون خذلهم، حين طلبوا تعويض مليارات الدولارات التي عندهم بالذهب رد عليهم نيكسون بكل صفاقة الدولار عُمَلتنا ووجوده عندكم هي مشكلتكم أنتم ..

في العام 1973، وافق الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز، على قبول الدولار كعملة وحيدة لشراء النفط، مقابل تقديم أمريكا الحماية العسكرية لحقول النفط في بلاد الحرمين. وأقدمت دول «أوبك» الأخرى على تلك الخطوة في 1975، وبالتالي نجحت واشنطن بربط الدولار بالنفط بدلا من الذهب، والذي كان معمولا به إبان اتفاقية «بريتون وودز».

إثر تعويم الدولار أخذت ديون أمريكا في تصاعد مستمر دون حسيب أو رقيب، حيث تفاقم حجم ديونها في أزمة الرهن العقاري سنة 2008 ليتجاوز عتبة العشرة تريليون دولار ثم في نسق تصاعدي صاروخي تأتي تقارير صندوق النقد الدولي معلنة تجاوز الدين الأمريكي خلال الربع الأول لسنة 2022 لما يقارب 31,8 تريليون دولار أمريكي.

ماذا يعني تريليون دولار أمريكي؟

التريليون هو رقم واحد وعلى يمينه 12 صفرًا، يعني ولو قمت بإنفاق مليون دولار كل يوم منذ 2000 سنة حتى يومنا الحالي فلن تستطيع صرف كامل مبلغ التريلليون، بل 700 مليار دولار فقط.

أما 10 تريليون دولار فهذا المبلغ يمكنك من شراء قارة بأكملها بكل دولها، وكل شركات العالم، وكل مواقع الإنترنت في العالم ومع ذلك لن تستطيع صرف كامل المبلغ.

النظام الدولي يكبل الديون بمكيبالن

الديون تشبه الثقب الأسود الذي لا يمكن الخروج منه، أو ما يعرفه الخبراء بـ«مصيدة الديون»، حيث تستدين الحكومات لسد عجز الموازنة، لكنها سرعان ما تجد أن تلك الديون وفوائدها تآكل إيرادات الدولة في الأعوام التالية، ما يُسبب عجزا، فتضطر الدول إلى الاستدانة مرة أخرى لسد العجز أو تسديد فوائد الديون المستحقة، وهكذا تستدين الدولة مرة ثالثة ورابعة وخامسة، دون أن تستطيع الخروج من تلك الحلقة المفرغة، ما يضطرها في النهاية إلى بيع أصولها لسداد الديون، أو ربما إعلان إفلاسها في الحالات الأكثر ضراوة

يفوق الدين العالمي الإجمالي ثلاثة أضعاف ونصف حجم الناتج الاقتصادي للبلدان، يعني بالمقاييس الاقتصادية يستحيل تسديد الدين مهما طال الأفق الزمني، وفق قول جاي بول غيتي لـ(الصناعي الأمريكي الشهير)، «إذا كنتم مدينين للمصرف بمئة دولار، فتلك مشكلتكم. وإذا كنتم مدينين للمصرف بمئة مليون دولار، فتلك مشكلة المصرف».

بمقارنة بسيطة نرى حجم الدين العمومي التونسي لسنة 2022 في حدود 39 مليار دولار في حين الولايات المتحدة يتجاوز 32 تريليون دولار يعني ضعف الدين التونسي تقريبا ألف مرة، في حين أن المشهد الإعلامي المحلي والدولي يسوق لأزمة مديونية خانقة في تونس في حين نرى الولايات المتحدة في قمة الرفاه حيث تعطي المعونات وتساعد الدول الفقيرة للخروج من أزمتها وتقتصر السبل الاقتصادية

مع الحديث الشريف نظام الحكم في الإسلام

نحيكم جميعاً أيها الأحبة في كل مكان، في حلقة جديدة «مع الحديث الشريف» ونبدأ بخير تحية، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء،

روك البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَرْثَاتِ الْقُرَازِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ: «قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْتُمُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا قَالَ: فَمَا بَيْنَهُمُ الْأَوَّلُ فَأَلَّوْا أَعْظَوْهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ

جاء في كتاب فتح الباري لابن حجر:

قوله: (تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ)

أَيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَ فِيهِمْ فَسَادٌ بَعَثَ اللَّهُ لَهُمْ نَبِيًّا لَهُمْ يُقِيمُ أَمْرَهُمْ وَيُرِيْلُ مَا غَيَّرُوا مِنْ أَدْحَامِ التَّوْرَةِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلرَّعِيَّةِ مِنْ قَائِمٍ بِأُمُورِهَا يَحْمِلُهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْخَسَنَةِ وَيُنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ.

قوله: (وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي): أَيُّ فَيَفْعَلُ مَا كَانَ أَوْلَيْكَ يَفْعَلُونَ.

قوله: (وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ): أَيُّ بَعْدِي، وَقَوْلُهُ: (فَيَكْتُمُونَ): بِالْمَثَلَةِ وَحَدَى عِيَاضٍ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ صَبَّطَهُ بِالْمَوْجَدَةِ وَهُوَ تَضْحِيفٌ، وَوَجَّهَ بَأَنَّ الْمُرَادَ إِكْبَارَ قِيَمِهِمْ فَعَلَهُمْ.

قوله: (فَمَا): فَعَلُ أَمْرٍ بِالْوَفَاءِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا بُوِيعَ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ خَلِيفَةٍ مَبْنِيَّةِ الْأَوَّلِ صَحِيحَةٌ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا وَيَبْقَى النَّبِيُّ بَاطِلًا، قَالَ النَّوَوِيُّ: سَوَاءٌ عَقَدُوا لِلنَّبِيِّ عَالِمِينَ بِعَقْدِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا، سَوَاءٌ كَانُوا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ. سَوَاءٌ كَانُوا فِي بَلَدِ الْإِمَامِ الْمُنْفَصِلِ أَمْ لَا. هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَقِيلَ: تَكُونُ لِمَنْ عَقَدَتْ لَهُ فِي بَلَدِ الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا قَالَ: وَهَذَا قَوْلَانِ فَايَسِدَانِ، وَقَالَ الْمَرْكَبِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُكْمٌ بَيِّنَةٌ الْأَوَّلُ وَأَنَّهُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا، وَسَكَتَ عَنْ بَيِّنَةِ النَّبِيِّ. وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ عَرَفَجَةَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَيْثُ قَالَ: «فَأَصْرَبُوا غَنُقَ الْأَخْرِ».

قوله: (أَعْظَوْهُمْ حَقَّهُمْ): أَيُّ أَطْبَعَوْهُمْ وَغَايَبُوا عَنْهُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُخَاسِبُهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ بِكُمْ، وَسَتَاتِي تَيَمُّةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْفِتَنِ.

قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ): هُوَ كَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمُتَمَدِّمِ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» وَسَيَاتِي شَرْحِهِ فِي كِتَابِ الْأَدْحَامِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِي الْحَدِيثِ تَقْدِيمُ أَمْرِ الدِّينِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا لِأَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَوْفِيَةِ حَقِّ السُّلْطَانِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ الدِّينِ وَكَفِّ الْفِتْنَةِ وَالسُّرِّ: وَتَأْخِيرُ أَمْرِ الْمُطَالَبَةِ بِحَقِّهِ لَا يُسْقِطُهُ، وَقَدْ وَعَدَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يُخْلِصُهُ وَيُؤَمِّمُهُ إِيَّاهُ وَلَوْ فِي الدَّارِ الْأُخْرَى.

أحبتنا الكرام:

هذا الحديث الشريف يؤكد على أن الله تعالى العليم الخبير بحاجات الناس وما يصلح شأنهم قد هيا لهم كل أسباب السعادة والطمأنينة، فهو سبحانه العالم بحقيقة أن الإنسان لا يستطيع العيش إلا في جماعة وأن الجماعات الإنسانية لا يستقيم حالها إلا بحاكم يرضى الناس بنظام يرتضونه فيما بينهم... وأن خير نظام يوفر السعادة والطمأنينة للناس هو النظام الذي مصدره الخالق المدير جل وعلا... لذا فقد رأينا الرسول في هذا الحديث يشير إلى أن الناس تحتاج إلى النظام الرباني... وأنه في بني إسرائيل كان تنفيذ هذا النظام يتم من قبل الأنبياء، فقد تعاقب على حكم بني إسرائيل الأنبياء، الواحد تلو الآخر... لكن الإسلام الذي كان نبيه خاتم الأنبياء، فقد جعل الحكم بعد الرسول للمسلمين يخلفون الرسول في تطبيق شرع الله... فالخليفة هو الحاكم الذي يتولى أمر المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ويسير على نهجه ويكمل مسيرته... في رعاية شؤون الأمة بكتاب الله وسنة رسوله...

يقول تعالى: «وَأَن اذْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَادْخُلْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ» ... ولما كان خطاب الرسول خطاباً لامته فإن المسلمين مأمورون باختيار خليفة يحكمهم بما أنزل الله على رسوله من أحكام تنظم شؤون العباد وترعى مصالحهم ...

نداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير



(نسخة محدثة بتاريخ 2022/09/20م)

تجدونها في صيغة الكترونية PDF على المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير على الرابط التالي: <https://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/resources/hizb-resources/57390.html>

اقرأ في هذا الكتاب:

بداية الكتاب

أيها المسلمون

كاسحة للمسلمين، أثاروا بها التشكيك في الأفكار التي كانت تقوم عليها الدولة الإسلامية لتدميرها، لأنهم يدركون أن طريقة تدمير الدول المبدئية هي زعزعة ثقة السياسيين والمفكرين فيها بالمفاهيم والمقاييس والقناعات التي تشكل كيان الدولة، ولذلك استطاعوا أن يدمروا الدولة الإسلامية موضوعاً قبل أن يباشروا تدميرها شكلاً.

2- بإزالة نظام الخلافة وتعشيق السياسيين والمفكرين المسلمين لأفكار الغرب وتشريعه، صار الكفار الغربيون أصحاب السلطان المطلق على بلاد الإسلام، فطَبَقُوا أنظمة الكفر على المسلمين بجانب إثارة تشكيكهم بأفكار الإسلام وأحكامه، وزعزعة ثقتهم بالمفاهيم والمقاييس والقناعات التي تقوم عليها أمتهم، فأوهنوا الأصرة التي تجمع المسلمين، وساروا بالأمة الإسلامية في طريق الفناء.

3- استمرار تحكم الكفار بالمسلمين وتركز أنظمة الكفر في علاقاتهم مدة تقرب من جيلين بَعَثَ اليأس في نفوس المسلمين من إعادة أفكار الإسلام وأحكامه إلى الحياة، وبعث اليأس فيهم من أن يعودوا دولة واحدة وأمة واحدة، وبذلك وصلت الأمة الإسلامية إلى حافة هاوية الفناء، وصار يُخشى أن يلحقها العفاء.

4- طريقة إنقاذ الأمة الإسلامية من الفناء هي إعادة ثقتها بأفكار الإسلام وأحكامه، وبعث الحيوية الإسلامية في نفوسها بهذه الثقة، ولذلك لا يحل لمسلم أن يقعد عن العمل لإعادة هذه الثقة، ولا يجوز له أن يتخلف عن الكفاح السياسي والنضال العقائدي في سبيلها.

5- الخلافة الإسلامية هي التي تجمع كلمة المسلمين تحت رايتها، وتحمي بيضة الإسلام بسلطانها، وتمكن المسلمين من حمل دعوتهم إلى العالم، وجعلهم قوة دولية تؤثر في الموقف الدولي وفي مصائر الأمم، وقد فرضها الله على المسلمين جميعاً. ولذلك يجب على كل مسلم أن يسعى لإقامتها بطريقة حمل الدعوة الإسلامية في الطريق السياسي، لأن إقامتها هي وحدها التي تنقذ الأمة من الفناء، وتجعلها خير أمة أخرجت للناس.

لا يرتاب أحد أنكم وصلتكم إلى الحضيض في الهبوط الروحي، والتخلف المادي، والتأخر الفكري، والانحطاط السياسي. ولا يشك أحد أن العلاقات الإسلامية في مجتمعكم قد دُمرت تدميراً تاماً، وحلت محلها العلاقات الرأسمالية، أي علاقات أنظمة الكفر. ولا يمتري إنسان أن روابط الأخوة الإسلامية بين الشعوب المسلمة قد تقطعت، وحلت محلها روابط القومية، أي روابط العصبية القبلية، وأن هذه الأخوة الإسلامية سائرة في طريق تقطيع روابطها في القطر الواحد فضلاً عن الشعب الواحد، لتحل محلها روابط الأرض المسماة بالوطنية. ولم يبق بين أيديكم من أفكار الإسلام إلا أحكام العبادات، ومن المشاعر الإسلامية سوى المشاعر الكهنوتية. وهذا كله صار واضحاً لكم وضوح الشمس، تدركونه أنتم كما يدركه فيكم غيركم من أبناء الأمم الأخرى. ولكن الذي لا تدركونه أنتم ويدركه عدوكم هو ما أنتم مشرفون عليه من خطر انقراض هذه الأمة الإسلامية العريقة، انقراضاً تمحي فيه سيمائها المميزة، وتدمر نتيجة له فضائلها الخاصة، وتندم من جرائم نفسيتها الخيرة، وتنحرف بسببه عقليتها النيرة، وتذوب منه شخصيتها الإسلامية، لا سيما وأن المسلمين الذين يرتفع ولاؤهم للإسلام على كل ولاء قد قلت نسبتهم في الأمة، وأن المؤمنين الذين يجعلون الله ورسوله والجهاد في سبيله في رأس سلم القيم قد صاروا أندر من الكبريت الأحمر، وأن الشعور بمرارة هزيمة المسلمين أمام الكفار قد مات ولم يعد يحس به إلا القليل ممن لا يؤثر في سير الحياة.

خاتمة الكتاب

في هذا النداء تبصّر:

1- قام الكفار الغربيون على ضوء مخترعاتهم ومكتشفاتهم بغزوة فكرية

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

الندرة النسبية في النظام الاقتصادي الرأسمالي (ح19)

تؤدي إلى رُبع مُستوى ثروة البلاد، ولا تؤدي إلى إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد إشباعاً كلياً. وقد تكون البلاد غنيةً بإنتاجها كالإنتاج والسعودية مثلاً، ولكن الحاجات الأساسية لأكثر أفراد الشعب هناك ليست مُشبعة إشباعاً كلياً. ولذلك كانت زيادة الإنتاج لا تعالج المشكلة الأساسية، التي يجب علاجها فوراً وقبل كل شيء، وهي إشباع جميع الحاجات الأساسية، لجميع الأفراد فرداً فرداً، إشباعاً كلياً، ثم مُساعدتهم على إشباع حاجاتهم الكمية.

وعلى ذلك فإن الفقر والجُرمَان المطلوب علاجهُ هو عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بوصفه إنساناً، لا الحاجات المُتجددة بحسب الرقي المدني. والمطلوب علاجهُ هو الفقر والجُرمَان لكل فرد من أفراد المجتمع فرداً فرداً، لا فقر البلاد وجُرمَانها. وهذا الفقر والجُرمَان بهذا المفهوم لكل فرد لا يُعالج بزيادة الإنتاج، وإنما يُعالج بكيفية توزيع الثروة على جميع الأفراد فرداً فرداً، بحيث يُشبع كل فرد جميع حاجاته الأساسية إشباعاً كلياً، ويُساعد على إشباع حاجاته الكمية.

ولتأكيد خطأ الرأسماليين القائلين بالندرة النسبية للسلع والخدمات ننقل لكم ما قاله «جورج برنارد شو» في هذا الشأن، وعبارته واضحة تمام الوضوح لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح. قال: «لحيتي كَثيفة، وزأبي أصغر، كالاقتصاد العالمي: غزارة في الإنتاج، وشو، في التوزيع!!».

وقبل أن نودعكم قرأنا الكرام نُذكركم بأبرز الافكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

- 1- الندرة النسبية للسلع والخدمات ليست هي المشكلة، وإنما المشكلة في التوزيع.
- 2- حاجات الإنسان المُتجددة هي الحاجات الكمية وليست الأساسية.
- 3- مسألة زيادة الحاجات الكمية غير مشكلة إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً.
- 4- زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد إشباعاً كلياً.

أيها المؤمنون:

نكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة، موعداً معكم في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى، فإلى ذلك الجين وإلى أن نلقاكم ودائماً، نترككم في عناية الله وحفظه وأمين، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يعزنا بالإسلام، وأن يعز الإسلام بنا، وأن يكرمنا بنصره، وأن يفر عيننا بقيام دولة الخلافة على منهاج النبوة في القريب العاجل، وأن يجعلنا من جُودها وشُهودها وشهادتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. نشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إشباعها لا يُستبب مشكلة، بل الذي يُستبب مشكلة إنما هو عدم إشباع الحاجات الأساسية.

مسألة زيادة الحاجات الكمية غير مشكلة إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً:

على أن مسألة زيادة الحاجات الكمية مسألة أُخرى تتعلق بالمجموع الذي يعيش في قطر معين، لا بكل فرد من

الخدم لله الذي شرع للناس أحكام الرشد، وخذلهم سبل الفساد، والصلوة والسلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعالمين، الذي جاهد في الله حق الجهاد، وعلى إله وأصحابه الأطهار الامجاد، الذين طبقوا نظام الإسلام في الحكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد، فأجعلنا اللهم معهم، واحشرونا في زميرهم يوم يقوم الأشهاد يوم التناد، يوم يقوم الناس لرب العباد.

أيها المؤمنون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم بسلسلة حلقات كتابنا إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي، ومع الحلقة التاسعة عشرة، نتابع فيها استعراضاً ما جاء في مقدمة كتاب النظام الاقتصادي (صفحة 30) للعالم والمفكر السبائي الشيخ تقي الدين النبهائي، وخذيننا عن الندرة النسبية في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

الندرة النسبية للسلع والخدمات ليست هي المشكلة، وإنما المشكلة في التوزيع:

يقول رحمه الله: أما كون الندرة النسبية للسلع والخدمات هي المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع، والادعاء أن كثرة الحاجات وقلة إشباعها، أي عدم كفاية السلع والخدمات لإشباع جميع حاجات الإنسان إشباعاً كلياً هو أساس المشكلة الاقتصادية، فذلك خطأ يخالف الواقع. وذلك أن الحاجات التي تكون مُعالجتها ختمية هي الحاجات الأساسية لدى الفرد بوصفه إنساناً، لا الحاجات الثانوية أو الكمية، وإن كانت الحاجة الكمية يُسعى ويعمل لإشباعها.

وعلى هذا فإن الحاجات الأساسية محدودة، والأموال والجُهود التي يُستعملها السلع والخدمات الموجودة في العالم كافية لإشباع الحاجات الأساسية، ويُمكن إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كلياً للأفراد المُستهلكين، فلا توجد مشكلة في الحاجات الأساسية فضلاً عن جعلها المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع. وإنما المشكلة الاقتصادية هي توزيع هذه الأموال والجُهود على كل فرد من الأفراد، لإشباع جميع حاجاتهم الأساسية إشباعاً كلياً، ومُساعدتهم على السعي لإشباع حاجاتهم الكمية.

حاجات الإنسان المتجددة هي الحاجات الكمية وليست الأساسية:

أما مشكلة زيادة الحاجات المُتجددة، فإنها لا تتعلق بزيادة الحاجات الأساسية، لأن الحاجات الأساسية للإنسان من حيث هو إنسان لا تزيد، وإنما الذي يزيد ويتجدد هو حاجته الكمية. فالزيادة في الحاجات التي تحصل مع تقدم الإنسان في حياته المدنية إنما تتعلق بالحاجات الكمية، لا الحاجات الأساسية، وهذه يُعمل لإشباعها، ولكن عدم



من كتاب النظام الاقتصادي لشيخ الدين النبهائي / إعداد وتنسيق محمد النادي

أفراد هذا القطر. وهذه المسألة يحلها اندفاع الإنسان الطبيعي لإشباع حاجاته، فيدفعه هذا الاندفاع الناتج عن زيادة الحاجات الكمية إلى العمل لزيادة وسائل الإشباع، إما بزيادة استغلال موارد بلاده، أو بالعمل في بلاد أخرى، أو بالتوسيع والاندماج في بلاد أخرى.

وهذه المسألة غير مشكلة إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد المجتمع إشباعاً كلياً. لأن مشكلة توزيع الثروة على الأفراد فرداً فرداً لإشباع جميع حاجاتهم الأساسية إشباعاً كلياً، ومُساعدة كل فرد على إشباع حاجاته الكمية، هذه المشكلة تتعلق بوجهة النظر في الحياة، وهي خاصة بأمة معينة، أو مبدأ معين، بخلاف مسألة زيادة الدخل الأهل بزيادة الإنتاج، فإنها تتعلق بالواقع المحسوس للبلاد، من حيث معرفة زيادة الثروة، بالاستغلال أو الهجرة أو التوسيع أو الاندماج. وهي مُنظمة على الواقع ويقوم بها كل إنسان، وهي عامة لا تتعلق بوجهة نظر معينة، ولا تخص أمة معينة، ولا مبدأ معيناً.

زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد إشباعاً كلياً:

وعلى هذا فالقواعد الاقتصادية التي تُوضع هي القواعد التي تضمن توزيع ثروة البلاد الداخلية والخارجية على جميع أفراد الأمة فرداً فرداً، بحيث يُضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية، لجميع الأفراد فرداً فرداً، إشباعاً كلياً، وتمكين كل فرد منهم من إشباع حاجاته الكمية. وأما رُبع مُستوى الإنتاج فيتحتاج إلى أبحاث علمية، وبحثه في النظام الاقتصادي لا يُعالج المشكلة الاقتصادية، وهي إشباع جميع حاجات الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً؛ لأن زيادة الإنتاج